المقدمة

تشتمل على الآتي:

أولاً : الاطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

اولاً : الاطارالمنهجي

تمهيد:

إن التطور الإقتصادي والنهضة الصناعية جعلت لعلم المحاسبةدو اً رئيسياً في تصوير المركز المالي للمؤسسة إلا أن هذا التطور صاحبه نمو علم آخر يساعد على ضبط معطيات المحاسبة والتحقق من صحة الأرقام والنتائج التي قدمتها المحاسبة وهذا العلم الذي هو مراقبة المحاسبة يسمى بعلم المراجعة. ونتيجة لهذا التطور كان لابد من الإلمام بالأفكار الأساسية للمراجعة الخارجية ودراسة نظرية المحاسبة وأفكارها ودراسة طبيعة المراجعة ذاتها. وشهد القرن الماضي ارتكاب حالات الغش والتلاعب بهدف إظهار القوائم المالية للشركات على خلاف حقيقتها. مما أدى إلى عدم الثقة لمستخدمي تلك القوائم. ولهذا حاولت المنظمات والهيئات المهنية توضيح ضرورة زيادة أنشطة الرقابة بهدف تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية ومراعاة لظروف المخاطرة وعدم التأكد وذلك حتى يضمن سلامة القوائم المالية ونجاح المؤسسة . ولهذا كانت الحاجة إلى مراجعة عمل الغير من قبل مراجع خارجي مستقل يعمل على مدى سلامة المعلومات ودقة التقارير في ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

مشكلة الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة المقارنة التي تناولت موضوع الدراسة يستطيع الباحث تبويبها كالآتي :

أولاً : المراجعة الخارجية

في فلسطين ، دراسة (كامل احمد ماضي ، 2004م) ، مدى فعالية المراجعة الخارجية في المؤسسات العامة في قطاع غزة .في الامارات العر بية المتحدة ، دراسة (نواف كنعان ، 2005م) أثر المراجعة الخارجية على الاجهزة الحكومية . في الجزائر ، دراسة (مولاي نصيرة، 2010م) دور المراجعة الخارجية في تأكيد الثقة بالمعلومات المحاسبية ، دراسة (فرمية وهيلي، 2012م) دور المراجعة الخارجية في تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية بالمؤسسات الاقتصادية ، دراسة (اكرام الشاذلي ، 2013م) دور المراجعة الخارجية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية .

ثانياً : جودة التقارير المالية

في المملكة الاردنية الهاشمية ، دراسة (فوزي غرايبة ، 1987م) مدى توافر الايضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في المملكة الاردنية الهاشمية ، دراسة (محمد مطر، 1991م) تقييم مستوى الافصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الاردنية في ضوء قواعد الافصاح المنصوص عليها في اصول المحاسبة الدولية . في جمهورية السودان الديمقراطية، (مامون مدني مهدي سبيل ، 2004م) دور التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الاجنبية لأسواق المال بالدول النامية .

ثالثاً : المخاطرة وعدم التأكد

في جمهورية مصر العربية ، (دعاء سعد الدين بكر احمد ، 2005م) التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر بهدف تخفيض المخاطر الائتمانية ، دراسة (د. احمد حسن علي عامر ، 2006م) القياس والافصاح المحاسبي عن المخاطرة وعدم التأكد للائتمانات المصرفية.

رابعاً : الفشل المالي

في المملكة الاردنية الهاشمية ، دراسة (محمد مطر ، 2001م) طبيعة واهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات . في جمهورية مصر العربية ، دراسة (عادل عبد الرحمن أحمد محمد ، 2003م) مفهوم حوكمة الشركات وا ٍمكانية تطبيقه في شركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية .

يلاحظ ان هنالك اختلاف بين الدراسات السابقة من حيث تناول المتغيرات ، وتأسيساً علي ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات الاتية :

1. هل انعدام الشفافية التامة للمراجعة الخارجية يؤثر على التقارير المالية.
2. هل هنالك أثر للمراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية .
3. هل هنالك اثر للمراجعة الخارجية للتنبؤ بالفشل المالي.
4. هل عدم استقلال المراجعة الخارجية يؤثر على جودة التقارير المالية .
5. ما هو أثرالمراجعة الخار جية للتنبؤ بالمخاطرة .
6. ماهي العوامل التي تؤثر على المراجعة الخارجية في ظروف المخاطر .

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة بالآتي:

1. الأهمية العلمية تتمثل في :

أ. دور المراجعة الخارجية في صيانة حقوق الملاك والمستثمرين وأثر ذلك على جوده وتقويم التقارير المالية.

ب. المراجعة الخارجية وأهميتها في جودة التقارير المالية.

ج.تطوير دور المراجعة الخارجية وا ٍمكانية الوثوق والإعتماد على التقارير المالية المنشورة.

د. دراسة المراجعة الخارجية ومعرفة دورها في جودة وتقويم التقارير المالية.

هـ. دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطرة وعدم التأكد.

و. جودة التقارير المالية تحد من الفشل المالي .

2. الأهمية العملية تتمثل في :

أ. تفيد هذه الدراسة في الواقع العملي من خلال رأي المراجعة الخارجية كطرف محايد هو بمثابة ميزة تنافسية في سوق العمل.

ب. التقارير المالية توضح وضع الشركة المالية ومدى الاستمرارية فيه ام لا .

ج. إن هذه الدراسة توضح إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية .

د. صحة وسلامة التقارير المالية يؤدي إلى استمرارية المؤسسة .

أهداف الدراسة :

تسعىالدر اسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1. إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية.
2. تحديد دور المراجعة الخارجية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد.
3. إسهام المراجعة الخارجية في كشف الفشل المالي.
4. معرفة ما إذا كان دور المراجعة الخارجية يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية .
5. تحديد المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية فيما يتعلق بتقليل المخاطرة وعدم التأكد .
6. معرفة العلاقة ما بين المراجعة الخارجية وجودة وسلامة التقارير المالية عند المخاطر وعدم التأكد.

فرضيات الدراسة :

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: المراجعة الخارجية تؤثر في جودة التقارير المالية .

الفرضية الثانية : المراجعة الخارجية تؤثر في الفشل المالي.

الفرضية الثالثة : جودة التقارير المالية تؤثر على المخاطرة وعدم التأكد .

الفرضية الرابعة : المراجعة الخارجية تؤثر في عملية المخاطرة وعدم التأكد .

الفرضية الخامسة : جودة المراجعة الخارجية تؤثر على التقارير المالية .

الفرضية السادسة : جودة التقارير المالية تؤثر على الحد من الفشل المالي .

النموذج التصويري لمتغيرات الدراسة Study Model :

يوضح الشكل رقم (1) النموذج التصويري لمتغيرات الدراسة :

الشكل رقم (1)

النموذج التصويري للدراسة

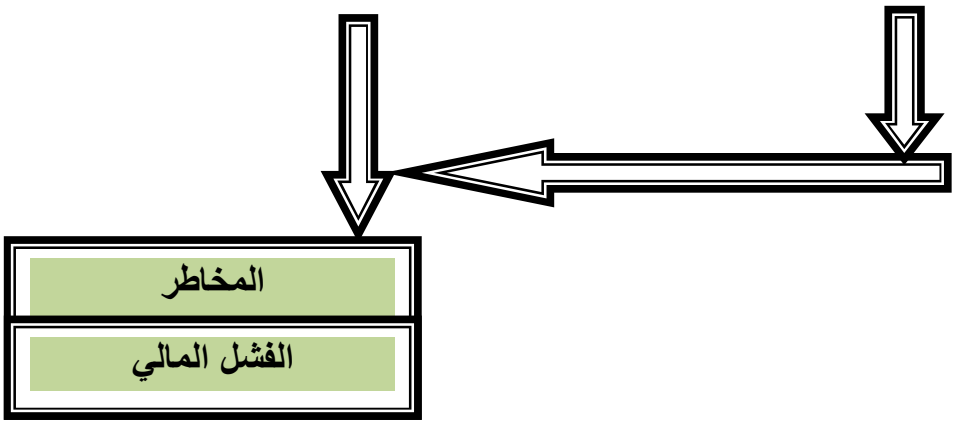

المصدر : إعداد الباحث ،2018م

منهجية الدراسة،

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاختيار وتوضيح اثر تطبيق المراجعة الخارجية ودورها في تقويم جودة التقارير المالية للحد من المخاطرةو الفشل المالي على عينة من الشركات ، والمنهج العملي لملاحظة واختبار التطبيق العملي والاساسي الذي يتبع في اختبار مجموعة الممارسات والقواعد التي تعمل على جودة التقارير المالية .

مصادر البيانات:

تمثل مصادر البيانات في:

1. المصادر الأولية: نتائج البحوث العلمية والتجارب والمخطوطات والتقاريرالثانوية والاحصاءات الصادرة عن المؤسسات الربحية والوثائق التاريخية والمذكرات بالاضافة إلى استمارة الاستبانة .
2. المصادر الثانوية: الكتب والدوريات والمقالات والنشرات الدورية والرسائل الجامعية .

الأساليب الاحصائية المستخدمة :

تستخدم الدراسة الاساليب الاحصائية الآتية :

1. الجداول التكرارية والرسومات البيانية .
2. برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .
3. معامل الانحدار البسيط .
4. معامل الارتباط .

حدود الدراسة :

تنحصر حدود الدراسة بالآتي:

1. **الحدود المكانية :** عينة من الشركات السودانية المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية .

2. **الحدود الزمانية :** 2018

هيكلية الدراسة:

تتضمن الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة. الفصل الأول بعنوان الاطار النظري للمراجعة ، ويعرض من خلال ، المبحث الأول مفاهيم واهمية المراجعة ، المبحث الثاني اهداف المراجعة الخارجية ، المبحث الثالث أنواع ومعايير مخاطر المراجعة الخارجية.الفصل الثاني بعنو ان الاطار النظري للتقارير المالية ويعرض من خلال ، المبحث الأول مفهوم واهداف التقارير المالية، المبحث الثاني طبيعة جودة التقارير المالية وطرق قياسها ، والمبحث الثالث مؤشرات جودة التقارير المالية . الفصل الثالث بعنوان الاطار النظري للفشل المالي، ويعرض من خلال، المبحث الأول التنبؤ بالمخاطرة وعدم التأكد ، المبحث الثاني الفشل المالي ، المبحث الثالث اساليب ومحددات التنبؤ بالفشل المالي. الفصل الرابع بعنوان الدراسة التطبيقية والميدانية ويعرض من خلال ، المبحث الأول نبذة تعريفية عن عينة سوق الخرطوم للاوراق المالية، المبحث الثاني اجراءات الدراسة الميدانية ، المبحث الثالث تحليل البيانات و اختبار الفرضيات . الخاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانيا: الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت على جوانب مختلفة من موضوع الدراسة عربية منها وأجنبية، ويمكن عرض بعض من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة:

دراسة : Mcmuller ، (1992) [(1)]

(1) McMaller D. A., **Audit Committee Performance: An Investigation of the Consequences Associated with Audit Committee**, (Auditing A Journal of Practice and Theory, Vol. 8, No. 2, Spring 1992)،PP.19-20.

تمثلت مشكلة الدراسة في فحص العلاقة بين المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية من حيث انخفاض حالات الاخطاء والمخالفات والتصرفات غير القانوني ، هدفت الدراسة إلى تخفيض حالات الغش والتصرفات غير القانونية . اهتمت الدارسة بالربط بين المراجعة وجودة التقارير المالية من حيث انخفاض حالات الاخطاء . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي . توصلت الدراسة إلى ان وجود لجان المراجعة يؤدي إلى تخفيض او عدم حدوث الاخطاء ويحقق جودة التقارير المالية .

تختلف دراستي عنها بانها لم تثبت دور المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية في ظل المخاطرة وعدم التاكد .

دراسة : عاصم ،(1995) [1]

تمثت مشكلة الدراسة في التساؤل الذي يثار في اوساط المهتمين بعملية التحليل المالي حول الافصاح عن المعلومات ، وما تؤدي إليه السرية في الافصاح عن المعلومات او تقنين تدفقها. هدفت الدراسة إلى بيان الفجوة المشتركة في حالات حدوث الازمات وكيفية معالجتها . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليل والمتمثلين في استعراض وتحليل الاسباب الشائعة لممارسة سرية المعلومات في ظروف المخاطرة وعدم التأكد ، ومن ثم استعراض وتحليل النتائج المحتملة ايجابية كانت ام سلبية لسرية المعلومة او عدم سريتها تحت ظروف المخاطرة وعدم التاكد. اوصت الدراسةبانه لابد من التحليل والمقارنة لتحديد ما هو اقل ضرراً واكثر نفعاً للمنظمة في ممار سات سرية المعلومات في ظل ظروف المخاطرة وعدم التاكد . توصلت الدراسة إلى انه من الصعوبة على اي سياسة تقنين للمعلومات في ظروف المخاطرة وعدم التاكد ان تفي عملياً بكل المؤشرات ذات العلاقة.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت التأطير النظري لموضوع التنبؤ بالفشل وعرض كل المفاهيم التي تعبر عن ظاهرة الفشل ، بينما دراستي سعت إلى تحسين جودة التقارير المالية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التاكد للحد من الفشل المالي .

دراسة : محمد ، (1996م)[2]

تكمن مشكلة الدراسة في مهام المراجعة الخارجية في تقويم اداء المصارف الاسلامية بكفاءة عالية ، ومدى توافر عناصر الرقابة الداخلية في تأثير نجاح المراجعة الخارجية ، والتقرير المطول عن المراجعة وسيلة لتقويم الاداء . أهمية الدراسة تتمثل في مدى تقويم الاداء

---

(1) عاصم حسين الاعرجي ، **سرية او علنية المعلومات في ظروف الازمات** ، (الرياض : معهد الادارة العامة ، مجلة الادارة العامة ، المجلد 35 ، العدد 2 ، سبتمبر 1995م) ص ص،26-27.

(2) محمد علي محمد الحاج ، **دور المراجعة الخارجية في تقويم المصارف الاسلامية - دراسة تطبيقية على المصارف السودانية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل ، 1996م)،.

المصرفي عند عملية المراجعة الخارجية ، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي ، توصل الدراسة إلى ان التطور في المراجعة الخارجية له دور مقدر في تقويم رقابة الاداء ، وللمراجعة الخارجية فروض ومبادئ تقوم عليها في تحقيق اهدافها ، هدفت الدراسة إلى التأكيد على ضرورة جودة المراجعة الخارجية والعوامل التي تؤدي إلى تحسين وتقويم رقابة الاداء المصرفي.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت دور المراجعة الخارجية في تقويم جودة الاداء المصرفي، بينما تختلف دراستي عنها في سعيها على مدى دور المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية وذلك للحد من المخاطرة وعدم التاكد في الفشل المالي.

دراسة : طارق ، (1998) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في قياس قدرة التدفقات النقدية على التنبؤ بمدى استمرارية منشآت الاعمال باستخدام نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية . هدفت الدراسة إلى صياغة نموذج الشبكات العصبية للتنبؤ بمدى قدرة الشركة على الاستمر ارية ، مع العمل بقدر الامكان على زيادة القدرة التنبؤية للصياغة المقترحة من خلال اعتماد مدخلات النموذج على مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي تتاسس على التدفقات النقدية ثم تطبيق نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية كأحد الاساليب الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي لمنشآت الاعمال . توصلت الدراسة إلى ان نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية له قدرة عالية على التنبؤ باستمرارية المنشآت .

يتضح للباحث ان الدراسة ركزت على استخدام نماذج الشبكات العصبية كاحد الاساليب الحديثة والتي تعتبر من الاساليب الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي ، بينما تختلف دراستي عنها في تناولها للمراجعة الخارجية ودورها في جودة التقارير المالية للحد من الفشل المالي .

دراسة : Laitihe، (1998م) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل العوامل التي تبنى عليها الاحكام الخاطئة التي يطلقها متخذي القرار فيما يتعلق بالتنبؤ بالفشل المالي (تصنيف المؤسسات المفلسة او غير المفلسة) . هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تسبب الاستجابات غير الصحيحة ، كالحالة التي يكون فيها متخذ القرار غير قادر على استخدام المعلومات المتاحة لديه ليصل للتصنيف الصحيح .

---

(1) طارق حسنين اسماعيل ، **قياس قدرة التدفقات النقدية على التنبؤ بمدى استمرارية منشآت الاعمال باستخدام نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد 3 و 4 ، 1998م) ،ص ص 291 – 335 .

(2) Erkki K. Laitihen , Teija Laitihen, **Misclassification in Bankruptcy Prediction in Financ: Haman Infotmation Processincy Approach**, (Accounting and Auditing and Accountability Journal, Vol. 11, No. 2, 1998), P.33.

اهتمت الدراسة بالنسب المالية ، المعلومات البشرية ، العوامل الخارجية ، وطرق معالجة الفشل المالي، واجريت عليها عمليات اختيارية . توصلت الدراسة إلى ان عدم التجانس في النسب المالية ربما يكون هو السبب الرئيسي لاخطاء التصنيف . اوصت الدراسة على انه لا يمكن المحللين الماليين تمييز الوضع الحقيقي للمؤسسات مع وجود مؤشرات والاتجاهات غير المتسقة مع بعضها البعض ، وان هذه المؤشرات من المعلومات الوحيدة التي يمكن استخدامها لاصدار حكمهم من خلال التجريب.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت الاسباب المباشرة وغير المباشرة المؤدية لحدوث الفشل والمؤشرات الدالة على وقوعه، بينما دراستي سعت إلى تقليل الفشل المالي وظروف المخاطرة وعدم التاكد من خلال العمل على جودة التقارير المالية .

دراسة: Mishieli ،(1999م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في فحص العلاقة بين كمية المعلومات الموجودة في التقارير المالية لأربعة وثلاثين شركة صناعية اردنية ودرجة المخاطرة وعدم التاكد المرتبطة باسعار اسهمها ، وقد تم استخدام ثلاثة مقاييس لدرجة المخاطرة وعدم التاكد ، المخاطرة النظامية ، المخاطرة غير النظامية ، المخاطرة الكلية . اتبعت الدراسة اسلوب الانحدار المتعدد لمعرفة اثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة وهو درجة المخاطرة وعدم التاكد . توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة الافصاح في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الاردنية ودرجة المخاطرة وعدم التأكد ، ان المستثمرين في سوق عمان المالي لا يعتمدون على المعلومات المتاحة في التقارير المالية السنوية للشركات في تقدير مستوى المخاطرة وعدم التاكد المرتبط بها. اوصت الدراسة بالتأثير على درجة المخاطرة وعدم التأكد هو نصيب السهم من الارباح الموزعة وحجم الشركة .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت العلاقة ما بين التقارير المالية للشركات الصناعية الاردنية ودرجة المخاطرة وعدم التاكد فيها، بينما تختلف دراستي عنها في العمل على جودة التقارير المالية للشركات السودانية العامة للحد من المخاطرة وعدم التأكد في الفشل المالي .

دراسة ، هالة ، (2000م)[2]

---

(1) Mishiel Suwaidan and Ritab El-Khouri, **An Empirical Examination of the Relation Between Increase Disclosure in Jordanian Industrial Corporate Annual Reports and Risk**, Dirasat Aregereed Research, Vol. 27, No.2, 1999, PP. 276 – 467.

(2) هالة خالد الربيع ، **العسر المالي في شركات القطاع العام الصناعي** ، (الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2000م) .

تمثلت مشكلة الدراسة في العسر المالي الذي اصبح يهدد كثير من الشركات العاملة في القطاع الصناعي ويضعف هياكلها التمويلية ، مما يعرضها للفشل المالي لعدة مرات ومن ثم التوقف نهائياً عن مزاولة انشطتها التجارية.اهتمت الدراسة عن الاعسار المالي في شركات القطاع العام ممثلاً في الشركة العامة للغزل والنسيج يمثل حالة استثنائية تنتج عن اسباب محددة يمكن الاستدلال عليها عن طريق التحليل المالي البسيط والمركب . وان وصول الشركة إلى حالة الاعسار المالي الحقيقي يجعل الشركة امام عدة خيارات منها اعادة هيكلة ر اس المال او الاندماج او الافلاس.

هدفت الدراسة إلى تحديد الاثار السالبة المترتبة على الاعسار المالي ومعرفة الاسباب التي تؤدي إلى التقليل في الاداء المالي والتشغيلي للمصانع العاملة بالشركة العامة للغزل والنسيج المحدودة . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاسلوب التحليلي النسبي البسيط والمركب . توصلت الدراسة إلى ان التنبؤ بالفشل المالي في السودان لم ينجح بنفس درجة نجاحه في اقتصاديات الدول المتقدمة ، وذلك نسبة لقلة الدقة في استخدام النماذج التحليلية وعدم استقرار ظروف العمل، وان استخدام اساليب التحليل المالي البسيط والمركب من شانه ان يعطي مؤشرات عن مواطن الضعف وتحديد حجم المشاكل المرتبطة لهذه المؤشرات مما يتطلب وجود ادارة مالية فعالة وبمؤهلات وخبرات كافية . خلصت الدراسة إلى ان اهم الاسباب التي تؤدي إلى العسر المالي هو سوء ادارة مكونات راس المال العامل مما يؤدي إلى صعوبات مالية تعوق العملية التشغيلية في المصانع موضع الدراسة ، وقد ساهمت في تدني الانتاجية بصورة مستمرة . اوصت الدراسة بتفعيل عملية التخطيط لادارة الاصول الراسمالية بصورة صحيحة ومن ثم ايجاد المقارنة بين مصادر التمويل طويلة الاجل وقصيرة الاجل باستخدام اساليب التحليل المالي كوسيلة انذار مبكر ضد اخطار الاعسار المالي الذي تتأثر به النشاطات الاقتصادية بالشركات الصناعية .

يتضح للباحث ان الدراسة ركزت على اسباب العسر المالي لدى الشركات ، حيث ساهمت في التعرف على اهم المصادر التمويلية المتاحة للشركات ، مع ابرازها لدور الهيكل التمويلي في استمرارية الشركات او افلاسها ، بينما دراستي تختلف عنها في تناولها الاشمل على مدى دور المراجعة الخارجية للحد من الفشل المالي وتقليل مخاطره .

دراسة : ابراهيم ، (2000) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في ان عدم وجود فرص امام مكاتب المراجعة المصرية لاداء خدمات مهنية جديدة نتجة لتطور وتبادل البيانات الكترونياً ، وان مهارات المراجعين المصريين لا تؤهلهم لاداء خدمات التأكيدات سواء الثقة في النظم الالكترونية او الثقة في المواقع (الويب) . هدفت الدراسة إلى التحديات التي تواجه مهنة المراجعة الخا جية تجاه تنمية الصفقات الالكترونية وتبادل البيانات

(1) ابراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي ، **تحديات المراجعة تجاه تنمية الصفقات الالكترونية وتبادل البيانات الكترونياً من خلال تاكيدات الثقة في المواقع لجمهور العملاء المتعاملين فيها** ، (القاهرة: جامعة القاهرة فرع بين سويف ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد الاول ، مارس 2000م) ، ص ص 245 – 295.

الكترونياً . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي . توصلت الدراسة إلى ان وجود فرص امام مكاتب المراجعة الخارجية المصرية لاداء خدمات معينة جديدة وان كانت هذه الفرص محدودة وذلك لانخفاض عدد المؤسسات التي تستخدم تكنولويجا المعلومات ، لا يوجد دور يذكر للمنظمات المهنية بخصوص اداء الخدمات المهنية الجديدة سواء بالتوجيه او التأهيل او التوعية او اصدار المعايير الخاصة بها .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت التحديات التي تواجه مهنة المراجعة الخارجية تجاه تنمية صفقات التجارة الالكترونية وتبادل البيانات الكترونياً ، بينما تختلف دراستي عنها بتناولها دور المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية في ظل ظروف مخاطرة وعدم التاكد .

دراسة: صادق (2000م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في متطلبات أجهزة الرقابة المالية العليا للقيام برقابة الأداء، خاصة وأن الاهتمام الأكثر في أغلب الأجهزة العليا للرقابةلايزال منصباً على الرقابة المالية التقليدية وهذا عكس ما يحدث في الأجهزة الرقابية لبعض الدول المتقدمة التي ينصب على رقابة الأداء. وهدفت الدراسة إلى تحقيق عدة متطلبات تحتاجها أجهزة الرقابة المالية العليا ومنها، تحديد المستلزمات الداخلية للرقابة الشاملة الواجب توفرها في الأجهزة العليا للرقابة المالية. وتحديد الإطار العام لكل عنصر من عناصر مجموعة المستلزمات الداخلية ، وتحديد الأهمية النسبية لكل عنصر. وتوضيح المتطلبات اللازمة للأجهزة العليا كي تكون قادرة على القيام بعملها بكفاءة وفعالية. أهمية الدراسة تنبع من أهمية العمل الرقابي الذي يعدأسلوباً راقياً ومتقدماً تطور مع مرور العصور والأزمنة لمواكبة الأزمات المالية التي تواجه الدول، كما يعتبر صمام الأمان الذي يضمن تنفيذ الأعمال، وتحقيق الأهداف المرسومة للدول والمؤسسات، وقد أصبح متلازماً معها للحد من الوقوع في الأخطاء والانحرافاتوا إمكانية تصحيح تلك الأخطاء في حال وقوعها أولاً بأول. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسةإلى نتائج منها، حاجة الأجهزة العليا للرقابة وا إلى الدعم السياسي لتمارس رقابة الأداء. حاجة الأجهزة العليا للرقابة لبعض العوامل الإستراتيجية الهامة، كتحديد الأهداف المتعلقة بإدخال وتطوير رقابة الأداء، ووجود صلاحيات رقابية واضحة ومستوى جيد من الإمكانيات المتطورة للأجهزة العليا للرقابة للتنفيذ الناجح لرقابة الأداء. حاجة الأجهزة العليا للرقابة في الدول العربية إلى نقلة نوعية وكمية لمسايرة السابقين في تأهيل هذه الأجهزة للقيام بمهام رقابةا لأداء على أفضل وجه. أوصت الدراسة بضورة العمل على التطوير المستمر، مما يتطلب الفرص التدريبيةوتنمية قدرات موظفي الأجهزةا لرقابية وا إكسابهم المهارات اللازمة. رقابة الأجهزة العليا للموازنة لتنفيذ رقابة الأداء، مما يتطلب دعم السلطة التشريعية لزيادة

(1) صادق الحسني خرابشة، **متطلبات أجهزة الرقابة المالية العليا للقيام برقابة الأداء ، (**عمان : الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، المجلد27 ، العدد 3، 2000م)، ص 193.

ميزانية تلك الأجهزة. استقلال الكادر الرقابي الفني عن طريق النص صراحة ووضوح في الدستور بكل أشكال الاستقلال المالي، العضوي، الوظيفي.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تطرقت إلىإبر از دور ومتطلبات أجهزة الرقابة المالية للقيام برقابة الأداء بينما تختلف دراستي عنها في دور المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية وظروف المخاطرة وعدم التأكد في الفشل المالي.

دراسة: فضل (2000م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تناول تقويم دور ديوان الرقابة والتفتيش الأردني وكيفية تحسين أداءه ومدى توفر مقومات استقلالية ديوان الرقابة والتفتيش وتطوير الأداء الرقابي للديوان على مؤسسات القطاع العام الحكومية، هدفت الدراسة إلى قياس مدى تحقيق ديوان الرقابة والتفتيش الإداري لأهدافه التي أنشئ من أجلها مثل تطوير الإجراءات والأعمال الإدارية وتحسين مستوى الأداء والإنتاجية أجهزة الرقابة تعتبر من أهم الأجهزة في مؤسسات الدولة ودوائرها المختلفة. أهمية الدراسة تنبع من أن لها حق فيإجراء رقابة مالية وا ٍدارية وقانونية على أعمال الجهاز التنفيذي، ورفع تقارير بذلك لأعلى سلطة في الدولة، ممثلة في البرلمانات، أو في رئيس السلطة التنفيذية، الأمر الذي يؤدي إلى مساعدة السلطة التنفيذية في تحقيق أهدافها المرسومة بدون انحرافات، والعمل على رفع مستوى الأداء المالي والإداري، وكذلك تطوير وتحديث الإدارات والقوانين بما يساعد على تحقيق تلك الأهداف. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تركيز الديوان في عمله على مدى التزام الدوائر الحكومية بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها، والتحقق من تنفيذ الدوائر الحكومية لخططها وبرامجها الإدارية، بما يتفق مع الأنظمة والقوانين السارية، أكثر من الأسباب التي تؤدي إلى ضعف الأداء ومستوى الإنتاج في العمل، مما يتطلب التركيز على الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق مستوى الإنتاج المطلوب بما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة المعمول بها. أوصت الدراسة يجب أن يمارس ديوان الرقابة والتفتيش الأردني الرقابة العلاجية بشكل كبير، وممارسته للرقابة أثناء التنفيذ بشكل متوسط، مما يتطلب عدم التركيز فقط على الرقابة العلاجية والتي تعني بالرقابة بعد انتهاء العمليات التنفيذيةوا ٍنما التركيز على كل من الرقابة أثناء التنفيذ بالإضافة للرقابة الوقائية. استناد ديوان الرقابة والتفتيش الأردني بشكل متوسط إلى المعايير الخاصة بعملية التدقيق، والتي كان من أبرزها نظام الخدمة المدنية، والأنظمة والتشريعات الأردنية، مما يستدعي زيادة الاستناد إلى المعايير الرقابية، وأن تكون الأهمية الكبرى لتلك المعايير ما يهتم بجودة السلعة والخدمات المقدمة للمواطنين، مع ضرورة عدم تعارض المعايير التي يستند إليها الديوان مع بعضها البعض.

---

(1) فضل الدبيس، **تقويم دور ديوان الرقابة والتفتيش الإداري في تحسين الأداء في الدوائر الحكومية في الأردن دراسة مقارنة الجامعة الأردنية** ، (عمان: جامعة عمان ، مجلة الدراسات المصرفية، المجلد 1، العدد 17، 2000م)، ص 14.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تتفق في جزء من موضوع الدراسة لأنها تناولت تقويم دور ديوان الرقابة والتفتيش في تحسين الأداء في الدوائر الحكومية ، وان دراستي تناولت دور المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية وتختلف دراستي عنها في تناولها ظروف المخاطرة وعدم التأكد في الفشل المالي.

دراسة : محمد ، (2001م) [1]

هدفت الدراسة إلى اكتشاف طبيعة واهمية المؤشرات التي سيستخدمها مراجع الحسابات والمحللون الماليون في الاردن للتنبؤ بالفشل المالي للشركات . اهتمت الدراسة باوجه التشابه ومجالات الاختلاف القائمة بين المحللون الماليون والمراجعون في عملية التنبؤ بالفشل المالي . تمثلت مشكلة الدراسة في ضرورة تطوير اسلوب التحليل المالي بالنسب للخروج من الاسلوب التقليدي الذي يحلل كل نسبة على حدة .توصلت الدراسة إلى أن فئتي المحللون الماليون والمراجعون يتفقان خلال ممارستهما المهنة على الجمع بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية في بناء نموذج التنبؤ بالفشل المالي ، لكنهما يختلفان في تحديد المتغيرات التي تقوم عليها عملية التنبؤ . ففي حين يعطي المراجعون الافضلية للمؤشرات المالية على حساب المؤشرات غير المالية ، يعطي المحللون الماليون نظرة متوازية تحدد نوعي المؤشرات .اوصت الدراسة بحث مراجعي الحسابات والمحللين الماليين على التمسك بمسئوليتهم الاجتماعية على تبصير المستفيدين بمخاطر الفشل المالي للشركات ، وذلك بتوفير انذارات مبكرة وفي الوقت المناسب على احتمالات هذا الفشل المالي ، وعلى ان يتجه المراجعين والمحللين الماليين على الاستعانة بنماذج التنبؤ الرياضية والاحصائية وان لا يركزوا فقط على الاجتهاد والتقدير الشخصي .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت الاسباب المباشرة ،بينما دراستي سعت إلى الحد من الفشل المالي وذلك بجودة التقارير المالية عند علمية المراجعة الخارجية في ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

دراسة : ايمان ، (2001م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في الصعوبات التي تعاني منها الهيئات العلمية والمنظمات المهنية في وضع معايير وقواعد تضمن جودة الاداء المهني للمراجعة ، وذلك من خلال اضفاء الثقة والمصداقية على التقارير المالية . اهتمت الدراسة بتبني الهيئات المهنية لنظام مقترح يمكن استخدامه كاساس لتقييم عمل المراجعة باعلى جودة ممكنة ، وهذا يزيد على اضفاء اكبر مصداقية ممكنة على

---

(1) محمد مطر ، **طبيعة واهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات – دراسة تحليلية مقارنة بين اراء المدققين والمحللين الماليين في الاردن** ، (عمان : جامعة البتراء ، مجلة البصائر ، المجلد5 ، العدد 1 ، مارس 2001م)، ص 19.

(2) د. ايمان احمد امين مجاهد ، **مدخل مقترح لتقييم جودة اداء المراجعة** ، (حلوان : جامعة حلوان ، المجلة العمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد 3 ، 2001م) ، ص ص 222 – 254 .

التقارير المالية . هدفت الدراسة إلى ايجاد وسيلة يمكن استخدامها في عملية المراجعة الخارجية ، حيث يتم ذلك من خلال بحث ودراسة وتحديد عناصر وخصائص جودة المراجعة . استخدمت الدراسة الاسلوب التاريخي، اسلوب بناء النماذج ، والمتمثل في بناء نظام خبرة لتقييم اداء المراجعة . توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من الخصائص والعوامل التي تؤثر على جودة عملية المراجعة الخارجية ، وهناك اختلافات هامة بين اراء اطراف عملية المراجعة في تحديدهم لخصائص جودة المراجعة واهميتها النسبية ، اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام باعداد الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً لتمكنهم من استخدام نظام الخبرة لتنظيم اداء مهنة المراجعة .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة سعت إلى تحديد الخصائص التي تؤثر على جودة عملية المراجعة في جمهورية مصر العربية ، بينما دارستي تختلف عنها في سعيها إلى دور المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية وذلك لتقليل عملية المخاطرة وظروف عدم التاكد للحد من الفشل المالي.

دراسة : Lil ، (2001م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في ان للفشل المالي نتائج اقتصادية وخيمة على الشركات ، لذا تهتم كثير من الاطراف بايجاد سبل وآليات تحاول استنباط حالة فشل الشركات قبل وقوعها ، استخدمت هذه الدراسة ما يعرف بالنظام قاعدة الاستقراء المركب Composite Rule Induction System (CRIS) للتنبؤ بالفشل المالي في تايوان .اهتمت الدراسة ايضاً بمقارنة القدرة التنبؤية للشبكات العصبية مقارنة بالنموذج اللوغريثمي لاختبار العينة هدفت الدراسة إلى ان معظم الشركات المدرجة في سوق تايوان للاوراق المالية لم تتعرض إلى مشاكل مالية كبيرة بعد العام 1985م ، إذ سادت حالات الافلاس بين العام 1981م – 1985م . وكانت حالات الفشل خلال هذه المدة 23 شركة توافرت بيانات عن 19 شركة فقط منها ، واخذت عينة اخرى ضابطة (شركات غير مفلسة) ليصبح اجمالي عينة الدراسة من 53 شركة مدرجة في سوق المال التايواني . اخذت بيانات للنسب المالية عن السنة التي تسبق وقوع الافلاس مباشرة . اختارت الدراسة 15 نسبة مالية تقلصت بعد اختبار جدواها في التنبؤ بالفشل المالي إلى 5 نسب فقط اختبرت الدراسة ثلاثة فروض الاول منها نص على الدقة التنبؤية بين نموذج CRIS وبين النموذج اللوغرثمي ، والثاني ليس هناك اختلاف ذو دلالة معنوية في الدقة التنبؤية بين الشبكات العصبية الاصطناعية وبين النموذج اللوغارثمي . توصلت الدراسة إلى ان هنالك افضلية في القدرة التنبؤية لنماذج CRIS والشبكات العصبية الاصطناعية على النموذج اللوغارثمي ، كما توصلت ايضاً إلى انه بالرغم من افضلية ودقة النموذجين ، إلا ان نموذج CRIS يتميز بسهولة فهم وتفسير معالمه .

(1) Li-Jen Ko et. al, **Prediction of Corporate Financial Distress: An Application of the Composite Rule Induction System**, the International Journal of Digital Accounting, 2001.

يرى الباحث ان هذه الدراسة تناولت أساليب التنبؤ للحد من الفشل المالي، بينما دراستي تختلف عنها في العمل على جودة التقارير المالية للحد من الفشل المالي .

دراسة : شوقي ،(2002م) [1].

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية وضع إطار متكامل لتحديد العوامل المؤثرة في جودة خدمات مهنة المحاسبة للبيئة المصرية واثر جودة خدمات مهنة المراجعة على مصداقية المعلومات المنشورة في التقارير المالية ، اهتمت الدراسة بالعوامل المؤثرة في جودة خدمة مهنة المحاسبة والمرجعة واثر ذلك على التقارير المالية ، توصلت الدراسة إلى ان مفهوم المراجعة مفهوم متعدد الجوانب يختلف باختلاف المهتمين بعملية المراجعة ، ان هنالك عوامل مؤثرة على خدمة مهنة المحاسبة والمراجعة في بيئة الاعمال المصرية مرتبطة بمكتب وبفريق المراجعة وبالمنشاة محل المراجعة حيث تناولت بالشرح طبيعة ومحددات كل عامل واثره على مهنة المراجعة في ضوء آراء المهتمين والمنظمات المهنية .اوصت الدراسة بانشاء تنظيم ذاتي من داخل مهنة المراجعة لتنظيمها والاشراف عليها .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت العوامل المؤثرة على خدمات مهنة المراجعة والمحاسبة واثر ذلك على جودة التقارير المالية ، بينما دراستي سعت إلى توضيح أثر المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية في ظروف مخاطرة وعدم تأكد .

دراسة : محمد ، (2003م) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية ، ماهي اهم المتغيرات الخاصة بالمنشاة محل المراجعة التي تؤثر على جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية؟ ، ما هي المتغيرات الخاصة بمكاتب المراجعة التي تؤثر على جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية في جمهورية مصر العربية ؟ .

اهتمت الدراسة بالحاجة الماسة لبناء نموذج مقترح وزيادة كفاة وفاعلية المراجعة الخارجية . هدفت الدراسة إلى وضع مدخل مقترح لتحديد اهم المتغيرات التي تؤثر على قياس جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية ، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي .توصلت الدراسة إلى ان هنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية منها التعليم والاتجاهات والشخصية والادراك ، وانه يمكن تطبيق نموذج الدفاعية المقترح على عملية المراجعة الخارجية . اوصت الدراسة بالتأهيل المستمر للمراجعين حتى يمكنهم من الفهم والادراك للعوامل المؤثرة على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .

---

(1) شوقي السيد موزة ، **تحليل العوامل المؤثرة في جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة وأثر ذلك على مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالي** ، (المنوفية : جامعة المنوفية ، كلية التجارة ، مجلة آفاق جديدة ، العدد 3 و 4 ، 2002م).

(2) محمد بهاء الدين ابراهيم ، **مدخل سلوكي مقترح لزيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية** ، (بنها : جامعة بنها، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث العلمية ، العدد 2 ، 2003م) ، ص ص 111 – 133 .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة شملت تحديد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية ، بينما دراستي تختلف عنه بسعيها على دور المراجعة الخارجية على تحسين جودة التقارير المالية وذلك للحد من المخاطرة وعدم التاكد في الفشل المالي.

دراسة : صالح ، (2003م) [1]

تكمن مشكلة الدراسة في الخصائص المحددة لجودة المراجعة الخارجية واختلاف وجهة نظر الاطراف المستفيدة من جودة المراجعة في تحديد تلك الخصائص . اهتمت الدراسة بخصائص جودة المراجعة الخارجية في ظل ما تعانيه مهنة المراجعة في الجمهورية اليمنية من الافتقار إلى اطار شامل ينظمها ، ومساعدة الجهات المسئولة عن تنظيم المهنة في تحديد خصائص جودة المراجعة ، وبما يكفل تطويرها ووضع اطار عام ينظمها . هدفت الدراسة إلى تحديد خصائص جودة المراجعة الخارجية في البيئة اليمنية ، وذلك في ظل غياب وجود تنظيم متكامل لمهنة المراجعة في اليمن . اتبعت الدراسة المنهج النظري المكتبي . توصلت الدراسة إلى ان هناك مجموعة من الخصائص التي لها تأثير كبير على جودة المراجعة ، لا يوجد اتفاق عام على تعريف موحد وشامل لجودة المراجعة ، هنالك مجموعة من القيود المفروضة على جودة المراجعة منها قيود مرتبطة بطبيعة البيانات المالية والنظام المحاسبي مثل المخاطرة المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية . اوصت الدراسة بضرورة التزام المحاسبين بالقوانين في اليمن وبمعايير المراجعة الدولية حتى يتم تبني معايير محلية خاصة بالمهنة ، الاهتمام بالتأصيل العلمي والمهني تعريف المراجعة ، الاهتمام باوراق العمل ، قيام فر ق المراجعة بزيارات متكررة للمنشاة محل المراجعة .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة ركزت على خصائص جودة المراجعة في الجمهورية اليمنية ، في حين تختلف دراستي عنها بتركيزها على المراجعة الخارجية ومدى تأثيرها على جودة التقارير المالية .

دراسة: عوني، (2004م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية دراسة السبل والوسائل اللازمة ومدى تفعيل الرقابة على المدفوعات العامة . إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. هدفت الدراسة إلى بيان السبل الكفيلة بتفعيل الرقابة لضبط الأداء. المالي الخاص بالنفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للأهمية الخاصة التي يتناولها بند النفقات في الموازنة العامة للسلطة في ظل ندرة الموارد، وقد ركزت الدراسة عند تناولها المراجعة الخارجية المتمثلة في هيئة الرقابة العامة. اهتمت الدراسة بالعمل على تقويم مهنة

---

(1) صالح أحمد فضل الجرو ، **الخصائص المحددة لجودة المراجعة الخارجية – دراسة ميدانية للبيئة اليمنية** ، (عدن : جامعة عدن، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2003م).

(2) عوني راغب الباشا، **سبل تفعيل دورالمراجعة الخارجيةعلى المدفوعات العامة في ضبط الأداء المالي لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**،(غزة : الجامعة الإسلامية، قسم المحاسبة والتمويل ، مجلة الدراسات المصرفية والمالية ، 2004م).

المراجعة الخارجية في فلسطين من خلال دراسة أساليب حصول المراجع على أدلة الإثبات أثناء تنفيذه لعملية المراجعة الخارجي، العمل على تطوير مهنة المراجعة الخارجية في فلسطين من خلال حصرأدلة الإثبات وسبل الحصول عليهاوا عطائها الجهد الكافي لتقييمها واستخدامها في إبداء الرأي الفني والمحايد على القوائم المالية. توصلت الدراسةإلى نتائج منها، ضعف الصلاحيات التي يتمتع بها المراقب المالي، بالإضافة لقلة الخبرة والكفاءة العلمية والعملية، مما يتطلب منح المراقب المالي الصلاحيات الواسعة لأداء عمله والتركيز على التدريب الدوري والمستمر لمواكبة التطور العلمي في أداء المهام الرقابية. أوصت الدراسة بالاهتمام بالانحرافات سواء الموجبة أو السالبة بنفس القدر من الاهتمام. تحليل الانحرافات وبيان مسبباتها، والعمل على علاجها، تقوية أداء المراجعة الخارجية والمتمثل في تفعيل الرقابة على المدفوعات العامة للسلطة والناتج عن عدم التخطيط المسبق لعملية المر اجعة الخارجية.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تطرقت إلى تفعيل دورالمراجعة الخارجيةو العوامل التي تؤثر على ضبط الأداء المالي وسبل تفعيل دور المراجعة الخارجية ، بينما دراستي تناولت إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

دراسة : كامل ،(2004)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد مدى فعالية ومهنية أساليب الرقابة، ومدى مناسبتها للعمل من عدمه، وما هي العوائق التي تعترض عملية الرقابة. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى أساليب الرقابة المستخدمة في المؤسسات العامة بقطاع غزة. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. اهتمت الدراسة بإعداد المعلومات المحاسبية إعداداً جيداً حتى تكون القرارات رشيدة ، والتأكيد على أهمية استخدام المعلومات المحاسبية المستخلصة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات بحيث تؤدي إلى نتائج جيدة لتحقيق أهداف المؤسسة العامة. إتبعت الدراسة المنهج والأسلوب الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، عدم فعالية الدور الرقابي للمجلس التشريعي على المؤسسات العامة، وضعف دور هيئة الرقابة العامة وخاصة في عدم مناقشة تقاريرها لدى المجلس التشريعي، الأمر الذي يشكل عائقاً في عملية تطوير العمل الإداري وتحقيق أهداف المؤسسات العامة. توصلت الدراسة إلى ان أسلوب الرقابة قبل التنفيذ في المؤسسات العامة بقطاع غزة يفقد المؤسسات القدرة على توقع الأخطاء والابتعاد عنها قبل حدوثها. أوصت الدراسة بتفعيل الدور الرقابي للمؤسسات التشريعية، إستخدام الخطط كأدوات رقابية لتقوية أداء المؤسسات العامة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة توضح مدى فعالية المراجعة الخارجية في المؤسسات العامة وتهدف إلى معرفة مدى استخدام أسلوب الرقابة قبل التنفيذ في المؤسسات العامة ، أما دراستي تناولت دور المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

---

(1) كامل أحمد ماضي، **مدى فعالية المراجعة الخارجية في المؤسسات العامة في قطاع غزة**، (غزة : الجامعة الإسلامية، قسم إدارة الأعمال ، مجلة الجامعة الاسلامية ،2004م).

دراسة : Raja ،(2005م) [1]

هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج تنبؤ بالفشل المالي باستخدام مبادئ الاستنتاج النوعي او الكيفي، وقامت الدراسة بتطوير هذا النموذج باستخدام نظريات المحاسبة والتمويل وادبيات التسويق . فالمتغيرات النوعية والكيفية المستنتجة من احداث وقعت ولها بعد مستقبلي ، والتي لها قابلية للتطبيق إلى معادلات كمية . توصلت الدراسة إلى أن نماذج الاستنتاج النوعية يمكن استخدامها للتنبؤ بالفشل المالي وصنع القرارات التحكم فيها يقلل عملية المخاطر . اوصت الدراسة بتطوير منظومة يمكنها ان تؤدي وظيفة التنبؤ النوعي مبنياً على النموذج المطور في هذه الدراسة.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت نموذج تحليلي يستند على بيانات كمية ومتغيرات نوعية تم تحويلها إلى بيانات كمية للتنبؤ بالفشل المالي ، بينما تختلف دراستي عنها في تناولها الحد من الفشل المالي وذلك عن طريق تقويم جودة التقارير المالية .

دراسة : شاكر ، (2005م) [2]

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح مفهوم إدارة المخاطرة والجهات التي يمكن ان تتولاها وواجبات كل جهة واساليب التنسيق منها . اهتمت الدراسة بآليات التحكم المؤسسي من نتائج الادوار التي تؤديها بعض الجهات الموكل إليها عمليات الادارة وكيفية محاسبتها عن مدى تحقيق الاهداف المقصودة بادارة المخاطرة والجهات المسئولة عنها . هدفت الدراسة إلى تحديد الجهات التي يمكن ان تساهم في تقييم ادارة المخاطر ، زيادة فعالية المخاطر في الوحدات . توصلت الدراسة إلى أن وجود التحكم المؤسسي امر ضروري لايجاد نظام رقابي محكم يساعد في الحد من هذه المخاطرة . أوصت الدراسة على تدعيم استقلالية عمل المراجعة من بعض التأثيرات عن طريق اجراء التعيين وتحديد الاجور ، الالتزام بالمعايير الدولية في اعادة هندسة المراجعة الخارجية يعزز مساهمتها في متابعة وتقييم وتحليل المخاطرة واداوات الرقابة المرتبطة بها .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت المخاطرة من قبل التحكم المؤسسي للحد منها، بينما تختلف دراستي عنها بتناولها للمراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية يعملا على الحد من المخاطرة وعدم التاكد .

دراسة: نواف ، (2005م)[3]

---

(1) Someswar Kesh and M. K. Raja, **Development of Qualititive Reasoning Model for Financial for Casting**, Journal of Information Management and Computer Security, Vol. 13, No. 2, 2005.

(2) د. شاكر البلداوي ، **إدارة المخاطرة في ظل التحكم المؤسسي** ، (عمان : جمعية المحاسبين الاردنيين ، مجلة المحاسبين الاردنيين والعرب ، العدد 10 ، 2005م) .

(3) نواف كنعان، **أثر المراجعة الخارجية على الأجهزة الحكومية، (**الشارقة: جامعة الشارقة ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية المجلد الثاني، العدد الثاني، 2005م) ص 15.

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد معوقات الرقابة المالية ومعرفة أسبابها، واقتراح الوسائل والحلول القانونية والإدارية للحد منها بهدف صون المال العام وحمايته. هدفت الدراسة إلى بيان أنواع الرقابة المالية. والدور الذي تقوم به هيئات الرقابة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. معرفة أهم المعوقات التي تواجهها وكيفية حلها. أهمية الدراسة تكمن في أصالتها، حيث تعتبر الدراسة الأولى من نوعها على حد علم الباحث التي تهتم بمعرفة أثر المراجعة الخارجية على الأجهزة الحكومية في الامارات. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، نفوذ تبعية جهاز ديوان المحاسبة للسلطة التنفيذية، وعدم السماح له بممارسة أعماله باستقلالية، عدم وجود آلية فعالة للحد من ظاهرة قصور الرقابة المالية، والتهاون من قبل الأجهزة الإدارية المشمولة بالمراجعة والتدقيق والمتابعة في تعاملها مع هيئات الرقابةالمالية،وعلى رأسهاديوان المحاسبة.أوصت الدراسة لابد من وجود جزاء رادع، ونشر تقارير نتائج الرقابة المالية بصورة علنية، وتضمين تلك التقارير الإجراءات التي تم تحيال المخالفين للقانون. ضرورة توفير وسائل المساءلة في تلك المخالفات، وخاصة فيما يتعلق بالاعتداء على المال العام والجزاءات التي تترتب عليه.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة أوضحت بيان أنواع الرقابة المالية، والدور الذي تقوم به هيئات الرقابة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومعرفة أهم المعوقات التي تواجهها وكيفية حلولها بينما دراستي تختلف عنها بتناولها مدى إسهام المراجعة الخارجية في جودة التقارير المالية للحد من الفشل المالي.

دراسة : ماجد، (2006)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود علاقة بين توفرمقومات استقلالية ديوان الرقابة المالية والإدارية وتطوير الأداء الرقابي للديوان على مؤسسات القطاع العام، عدم وجود علاقة بين تطبيق معايير العمل الميداني للرقابة المالية التي نصت عليها المعايير الدولية للرقابة المالية وتطوير الأداء الرقابي للديوان على مؤسسات القطاع العام. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. هدفت الدراسة إلى التعرف على مقومات الأداء الرقابي الجيد، ومدى توافرها في ديوان الرقابة المالية والإدارية. دراسة وتقويم المعايير الرقابية التي يستند لها مفتشو ديوان الرقابة المالية والإدارية في ممارسة أعمالهم، ومعرفة مدى كفايتها للعمل الرقابي. أهمية الدراسة بتقويم جميع أعمال المؤسسات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب العديد من الدراسات التي تهتم بجوانب أخرى من الرقابة سواء الرقابية الداخلية للمؤسسات أو تقويم أساليبها. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تدني مستوى تحقيق ديوان الرقابة المالية والإدارية للمهام التي أنشئ من أجلها والمشار إليها بنص المادة (3) من قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية. لا يتمتع ديوان الرقابة بالاستقلال المالي في إقرار

(1) ماجد محمد سليم أبو هداف، **تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة**، (غزة : الجامعة الإسلامية، بحث منشور، 2006م).

وتنفيذ موازنتها الأمر الذي يعني وجود تأثير سواء بشكل مباشر أو غير المباشر على الأداء الرقابي بالديوان . عدم توفير الجهات الخاضعة للرقابة للبيانات والمعلومات التي يحتاجها العمل الرقابي، والعمل على حجبها وا إخفاءها أحياناً عن المفتشين. أوصت الدراسة بإعطاء رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية الصلاحيات اللازمة والمتعلقة بإقرار وتنفيذ موازنته المالية، على أن يكون المجلس التشريعي هو الجهة الوحيدة التي يحق لهااعتماد هذه الموازنة والموافقة عليها بصورة نهائية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تطرقت إلى تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية على المؤسسات الحكومية في قطاع عزة، أما دراستي تختلف عنها بتناولها للمراجعة الخارجية ودورها في تقويم جودة التقارير المالية وظروف المخاطرة وعدم التأكد في الفشل المالي .

دراسة : سمير ، (2008م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في صعوبة تحديد المراجعة الخارجية عن كشف المخالفات الجوهرية ، تلاعب الادارة بغرض التأثير على عدالة القوائم المالية مما ينعكس على جودة المراجعة . هدفت الدراسة إلى تحليل جودة المراجعة الخارجية وتقييم مدى سلامة حجم منشأة المراجعة ، إظهار دور جودة المراجعة الخارجية في الكشف عن عمليات ادارة الارباح . اهتمت الدراسة عن مدى مسئولية المراجعة عن انهيار الشركات ، المساعدة على تحديد الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية والذي يمثل حماية للمصلحة العامة والخاصة . اعتمدت الدراسة على اسلوب دراسة الحالة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة ومدى خدمة المراجعة لأن عملية المراجعة ذات الجودة العالية تؤدي إلى اكتشاف ومعالجة الاخطاء والمخالفات الجوهرية . اوصت الدراسة بانشاء لجنة للرقابة على جودة المراجعة الخارجية في مصر تكون مهمتها الاشراف على منشآت المراجعة لضمان التزامها باداء مهام المراجعة بالجودة المطلوبة ، اصدار القانون الامريكي Sarpens-Oxley يلزم بالتفتيش المستمر على منشآت المراجعة المسجلة للتحقيق عن مدى التزامها بالقوانين .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات ادارة الارباح، وتختلف دراستي عنها في تناولها دور المراجعة على جودة التقارير المالية والحد من المخاطرة وعدم التاكد .

دراسة : صالح ، (2008م) [2]

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح خصائص جودة المراجعة الخارجية . هدفت الدارسة للتعرف على خصائص المراجعة والاطراف ذات العلاقة بها . اهتمت الدارسة بغياب وجود تنظيم متكامل

---

(1) سمير كامل محمد ، **اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات ادارة الارباح** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، مجلد 45 ، العدد 2 ، 2008م) ، ص 68 .

(2) صالح احمد فضل الجرو ، **الخصائص المحددة لجودة المراجعة الخارجية للحسابات** ، (رسالة ماجستير منشورة على الانترنت www-scba-org-sa ، الجمهورية اليمنية ، المركز العربي للمعلومات 2008م) .

للمهنة في الجمهورية اليمنية ، التطور الملحوظ للنشاط الاقتصادي في الفترة الاخيرة . خلصت الدراسة إلى وضع اطار مقترح لخصائص جودة المراجعة اشتمل على 40 خاصية مقترحة للجودة قسمت إلى ست مجموعات : خصائص مرتبطة بالمنظمات التي ترعى مهنة المراجعة ، وخصائص مرتبطة بالجوانب الشخصية لفريق المراجعة ، وخصائص مرتبطة باداء عملية المراجعة ، وخصائص مرتبطة بالمنشاة محل المراجعة ، وخصائص مرتبطة بهيكل السوق . اوصت الدراسة بالاهتمام باوراق العمل وضرورة قيام فريق المراجعة بزيارات متكررة للمنشأة محل المراجعة . ضرورة تفعيل دور المنظمات المسئولة عن تنظيم مهنة المراجعة بتشكيل المجلس الاعلى لمهنة المحاسبة والمراجعة وممارسة مهامه التي نص عليها قانون مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت الخصائص المحددة لجودة المراجعة الخارجية في جمهورية اليمن ، بينما دارستي تناولت المراجعة الخارجية ودورها في تقويم جودة التقارير المالية.

دراسة : مصطفى ، (2008م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم تحديد مدى مسئولية المراجعة الخارجية عن تحريفات القوائم المالية وصعوبة الربط بين بذل العناية المهنية الواجبة من قبل المراجعة ، ضرورة استجابتها لمخاطر التحريفات الجوهرية عند اعداد التقارير المالية.اهتمت الدراسة بتحديد الربط بين مراجعة البيانات ومخاطر تحريفات القوائم المالية. هدفت الدراسة إلى تقديم اطار ارشادي عند عملية المراجعة الخارجية يوضح كيفية الاستجابة لمخاطر تحريفات القوائم المالية . اعتمدت الدارسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي .توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، إن المراجعة الخارجية مسئولة عن تحقيق استجابة مناسبة لتخفيض مخاطر التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية. اوصت الدراسة باعداد وتعديل التقديرات المحاسبية للقوائم المالية.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت حدود مسئوليات المراجعة عن مخاطر تحريفات القوائم المالية ، وتختلف دراستي عنها بتناولها دور المراجعة الخارجية في جودة التقارير المالية.

دراسة : أرزاق ، (2008م) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في ان هناك مخاطرة تعترض المراجعة الخارجية اثناء القياس بفحص القوائم المالية من اجل اعطاء تقارير مالية جيدة ولكشف حالات الغش والمخالفات القانونية. اهتمت الدراسة بتحديد مدى مساهمتها في الحد من المخاطرة التي تواجه المراجعة الخارجية ومن ثم اعطاء تقارير مالية جيدة . هدفت الدراسة إلى توضيح مخاطر المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية

---

(1) د. مصطفى راشد العبادي ، **حدود مسئولية مراجعي الحسابات عن الاستجابة لمخاطر تحريفات القوائم المالية الناتجة عن ممارسات الارباح** ، (القاهرة : جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد 2 ، 2008م)، ص ص 32 – 33 .

(2) ارزاق ايوب كرسوع ، **مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجعة الخارجية في التحفيض من تاثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة** ، (غزة : الجامعة الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م) .

عند عملية المراجعة . توصلت الدراسة إلى استخدام الحاسب الآلي والعينة الاحصائية في عملية المراجعة يؤديان إلى تخفيف مخاطر المراجعة وتأثيرها على القوائم المالية. اوصت الدراسة بضرورة استخدام برنامج الفحص الفعال لتحليل المخاطر لاختيار حالات الفحص والمراجعة مما يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية .

يتضح للباحث بان هذهالدراسة تناولت مخاطر المراجعة وتأثيرها على القوائم المالية ، بينما تختلف دراستي عنها بانها تناولت عملية المراجعة الخارجية ودروها في تقويم جودة التقارير المالية مع مراعاة ظروف المخاطرة وعدم التاكد .

دراسة : محمد، (2008م) [1]

هدفت الدراسة إلى وضع مدخل مقترح لتحديد اهم المتغيرات التي تؤثر على قياس جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية ، تحديد التأصيل العلمي لمفهوم الاداء المهني للمراجعة الخارجية . تكمن مشكلة الدراسة في مدى كفاءة المزاولة المهنية (المراجعة الخارجية) والمسئولية القانونية لمراجعة الحسابات ، ما هي الاثار المترتبة على اثر الدعاوى القضائية على مهنة المراجعة الخارجية في الاطار المحلي والدولي ؟ .اهتمت الدراسة بالدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في ظل التطورات الحديثة ، التعقيدات المتزايدة لعمليات الفحص و الاختيار في مجال مراجعة الحسابات بسبب (كبر حجم المنشآت ، استخدام الحاسبات الآلية في العمليات، ظهور الشركات متعددة الجنسيات . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي . خلصت الدراسة إلى انه يجب ان يشمل مفهوم جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية (جودة تنفيذ العمل الميداني ، التخيط الجيد لعملية المراجعة الخارجية ، التأصيل العلمي والعملي ، تحقيق اهداف المراجعة الخارجية في الاوقات المحددة بالمستوى المطلوب ، وضع الاساليب والاجراءات المناسبة لزيادة مستوى القدرة على اكتشاف الاخطاء والغش والمخالفات الجوهرية ، الافصاح الجيد عن عملية التقارير المالية).

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية والمتغيرات التي تؤثر عليها ، بينما تختلف دراستي عنها بتناولها المراجعة الخارجية كعلم يساعد على جودة التقارير المالية .

دراسة : آمال ، (2008م) [2]

تكمن مشكلة الدراسة في الممارسات التي تساهم في تحديد طبيعة المخاطرة الكامنة في ممارسة المراجعة غير المنظمة بأنواعها المختلفة في جمهورية مصر العربية . اهتمت الدراسة في توضيح وعرض الاجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض جودة الاداء المهني لمهنة المراجعة . هدفت

---

(1) د. محمد ابراهيم ، **مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التي تؤثر على قياس جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية مع التطبيق على مكاتب المراجعة في مصر** ، (الزقازيق : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، العدد 2 ، يوليو 2008م) .

(2) د. آمال محمد عوض ، **اثر ممارسة المراجعة غير المنظمة على جودة الاداء المهني لمراجع الحسابات** ، (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد 2، 2008م) ، ص ص 45 – 72.

الدراسة إلى توضيح طبيعة ومحددات المراجعة غير المنظمة ، والتعرف على مخاطر ممارسة المراجعة غير المنظمة . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى ان المراجعة غير المنتظمة احد نتائج الضغوط المتزايدة سواء كانت ضغوط المنافسة او الضغوط التجارية ، او ضغوط الوقت . اوصت الدراسة بضرورة ممارسة القواعد والآداب عند المراجعة ، عدم تطبيق هذ النوع من المراجعات كاسلوب لمراجعة وفحص الحسابات .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت فقط الاجراءات التي تؤدي إلى تخفيض جودة الاداء المهني لمهنة المراجعة ، في حين تتميز دراستي عنها بانها شملت دور المراجعة الخارجية ككل في تقديم جودة التقارير المالية وذلك للحد من الفشل المالي.

دراسة : سمر ، (2008م) [1]

هدفت الدراسة إلى فحص قدرة المؤشرات المالية المستخدمة في القوائم المالية المنشورة على التنبؤ بتعثر الشركات وتحديد اكثرها قدرة على التنبؤ .تكمن مشكلة الدراسة في مقدرة مجموعات مؤشرات السيولة والربحية وهيكل التمويل والرفع المالي في التنبؤ بتعثر الشركات المالية المساهمة العامة بالمملكة الاردنية وذلك قبل حدوثه بسنة . اهتمت الدراسة على ان التنبؤ بتعثر الشركات قبل حدوثه يساعد الجهات ذات الصلة في اتخاذ القرارات الملائمة . اتبعت الدراسة اسلوب القياس متعدد الاتجاهات ، وحددت عينة من الشركات الاردنية في قطاع الخدمات تكونت من 30 شركة غير متعثرة و27 شركة متعثرة ، وذلك في الفترة من 1994م إلى 2003م . توصلت الدراسة إلى ان الشركات المتعثرة تمركزت في مساحة معينة من الخارطة والشركات غير المتعثرة احتلت مساحة أخرى منها . اوصت الدراسة بضرورة دراسة ظاهرة الفشل المالي في قطاعي البنوك والتأمين في الاردن بتطبيق القياس متعدد الاتجاهات ، وتعميم الدراسات التي تتناول فشل او تعثر الشركات بحيث تستفيد منها الجهات المعنية بالاستثمار لتجنبها المخاطرة .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت مدى قدرة المؤشرات المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات ، بينما تختلف دراستي عنها في انها تشمل جودة التقارير المالية والحد من الفشل المالي في ظروف المخاطرة وعدم التاكد.

دراسة : محمد ، (2008م) [2]

هدفت الدراسة إلى وضع مدخل مقترح لتحديد اهم المتغيرات التي تؤثر على قياس جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية ، تحديد التاصيل العلمي لمفهوم جودة الاداء المهني للمراجعة

---

(1) سمر علاوي ، فوزي غرايبة ، **التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام القياس متعدد الاتجاهات – دراسة تطبيقية** ، (عمان : الجامعة الاردنية ، مجلة دراسات الجامعة الادرنية ، المجلد 14 ، العدد 2 ، 2008م) ، ص ص 377 – 395 .

(2) د. محمد ابراهيم ، **مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التي تؤثر على قياس جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية مع التطبيق على قطاع مكاتب المراجعة في مصر** ، (الزقازيق : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، العدد 2 ، يوليو 2008م) .

الخارجية . تكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود قوانين قاطعة تعمل على جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية . اهتمت الدراسة بالاثار المترتبة على التأصيل العلمي لمفهوم جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستقرائي. خلصت الدراسة إلى أنه يجب ان يتناول مفهوم جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية (جودة تنفيذ العمل الميداني ، التخطيط الجيد لعملية المراجعة ، التأصيل العلمي والعملي ، وتحقيق اهداف المراجعة الخارجية في الاوقات المحددة بالمستوى المطلوب، الافصاح المناسب والجيد في تقرير المراجعة الخارجية). اوصت الدراسة بالاهتمام بالمستلزمات والمتطلبات الاساسية لجودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت المتغيرات التي تؤثر على جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية بينما تختلف دراستي عنها بسعيها على دراسة اثر المراجعة الخارجية على تقويم جودة التقارير المالية .

دراسة : خالد، (2009م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تزايد حالات الغش واعداد التقارير المالية المضللة والادعاء بفشل عملية المراجعة . هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص المراجعة وتحقيق جودة التقارير المالية . اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي في الجانب النظري . توصلت الدراسة إلى ان تحسين عملية المراجعة من حيث الضوابط التي يجب مراعاتها بالشركات يكون له دور فعال في جودة التقارير والحد من الاخطاء والغش . اهتمت الدراسة في اكتشاف الاخطاء والغش في التقارير المالية من خلال المراجعة الجيدة . توصلت الدراسة إلى ان خصائص جودة المراجعة يجب مراعاتها عند عملية اعداد التقارير المالية.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت دور المراجعة في اكتشاف الاخطاء والغش في التقارير المالية ، بينما تختلف دراستي عنها في انها اشمل لأنها تناولت بالاضافة إلى ما سبق دور المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية في ظروف المخاطرة وعدم التاكد في الفشل المالي.

دراسة : علاء الدين ، (2009م) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في امكانية اعداد قوائم مالية معدلة ملحقة تخدم القياس والتحليل المالي، واستخدام البيانات المعدلة في الحصول على معلومات ملائمة وموثوقة تزيد من المعرفة المحاسبية

---

(1) خالد حسين أحمد ، **منهج مقترح لزيادة قدرة المراجعين على اكتشاف الغش بالتقارير المالية في ضوء معايير المراجعة الحديثة** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد 11 ، 2009م).

(2) د. علاء الدين جبل وآخرون ، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات –دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية** ، (بغداد : جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 95 ، العدد 31 ، 2009م) ، ص ص 298 – 314 .

للمستخدمين بهدف التنبؤ بالفشل المالي للشركات . تكمن اهمية الدراسة من خلال ازدياد عدد الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام التي تتكبد خسائر متتالية تجنب الوقوع في الفشل المالي في المستقبل بواسطة مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي . هدفت الدراسة إلى مقارنة نتائج تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي كالشركات على القوائم المالية الفعلية والمعدلة على اساس التكلفة التاريخية لعينة من الشركات . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، الاستقرائي، الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى أن اختلاف نتائج استخدام نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي باختلاف البيانات المحاسبية المعدة في القياس اذ تعطي البيانات المعدلة نتائج تنبؤ اقرب إلى الواقع . اوصت الدراسة باستخدام نموذج كمي للتنبؤ بالفشل المالي، إعداد قوائم مالية معدلة وفقاً للمستوى العام للاسعار ملحقة بالقوائم المالية الفعلية للشركات للاستخدامها في التنبؤ .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت استخدام البيانات المعدلة للحصول على معلومات ملائمة وموثوقة تساعد في التنبؤ بالفشل المالي للشركات السورية ، بينما تختلف دراستي عنها بتناولها للمراجعة الخارجية ودروها في تقويم جودة التقارير المالية وذلك للعمل على الحد من الفشل المالي للشركات السودانية.

دراسة : محمد ، (2009م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم معرفة اثر تقديم مكاتب المراجعة الخارجية للخدمات الاستثمارية على جودة خدمات المراجعة الخارجية في البيئة الليبية . هدفت الدراسة إلى تحديد اثر تقديم هذه الخدمات على جودة الخدمات التي تقدمها المراجعة الخارجية . اهتمت الدراسة بضرورة توجيه جهود الادب المحاسبي لتطوير وتفعيل مهنة المراجعة الخارجية من خلال الممارسة المهنية ، الاهتمام بجودة عملية المراجعة. اتبعت الدراسة المنهج الاستنابطي والمنهج الاستقرائي . توصلت الدراسة إلى ان الخدمات الاستثمارية التي تقدمها مهنة المراجعة الخارجية هي خدمات مهنية مؤدلة للادارة بواسطة مجموعة من المراجعين المؤهلين علمياً ، تقدم مهنة المراجعة الخارجية خدمات متعددة ومتنوعة يختلف كل منها باختلاف الاطراف المستفيدة منها. اوصت الدراسة بانشاء لجنة يطلق عليها لجنة الخدمات الاستشارية وتكون مهامها توفير الامكانيات اللازمة لتطوير مهنة المراجعة في البيئة الليبية .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت اثر الخدمات الاستثمارية على جودة المراجعة الخارجية في دولة ليبيا ، بينما تختلف دراستي عنها بسعيها إلى توضيح اثر المراجعة الخارجية على تقييم جودة التقارير المالية .

دراسة : حسن ، (2010م) [1]

---

(1) محمد حسين كريمة ، **أثر تقديم الخدمات الاستثمارية على جودة خدمات المراجعة الخارجية** ، (طرابلس : جامعة السابق من ابريل ، مركز البحوث والدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م).

تكمن اهمية الدراسة في انخفاض الثقة في التقارير المالية من قبل مستخدميها نتيجة لتعارض المصالح بين الاطراف التي تقوم باعداد التقارير المالية والاطراف المستفيدة ، تحسين جودة التقارير المالية وتدعيم موضوعية ومصداقية التقارير. هدفت الدراسة إلى تحديد آليات حوكمة الشركات ومدى اسهامها في جودة التقارير المالية إستطلاع ر أي المستفيدين من التقارير المالية والمهتمين بتحسين جودة التقارير المالية . تمثلت مشكلة الدراسة القصور في جودة التقارير المالية وضرورة وجود لجان المراجعة ، تأثير لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، هنالك مجموعة من الآليات والاساليب لتحسين جودة التقارير المالية ، اصدار تشريعات وقوانين اكثر تنظيماً للمهنة تعمل على الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة . اوصت الدراسة بضرورة استجابة لجان المراجعة لمطالب مستخدمي التقارير المالية ، زيادة الابحاث والدراسات الاكاديمية التي تناولت كيفية تطوير المراجعة والعمل على رفع مستوى فاعليتها .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة ركزت على قياس فاعلية لجان المراجعة لتحقيق جودة التقارير المالية ،بينما دراستي تختلف عنها في تناولها دور المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية للحد من المخاطرة .

دراسة : أميمة ، (2010م) [2]

تكمن مشكلة الدراسة في عدم اهتمام المنشآت بتطبيق منهج ادارة المخاطرة بالطرق العلمية مما ينعكس سلباً على المنشآت ومن ثم الفشل المالي والخروج من سوق العمل ، هدفت الدراسة إلى ايضاح الجانب النظري لموضوع تعثر المنشآت ، وتقييم التقارير المالية كاداة للافصاح عن الفشل والتنبؤ بالتعثر . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي ، المنهج المقارن . توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي المستند على الاساليب الكمية (التحليل المالي) من احدث الاتجاهات المستخدمة في عمليات التنبؤ بالفشل المالي ، تحليل المخاطرة وعدم التاكد يساعد في قياس الفشل المالي للمنشاة . أوصت الدراسة بضرورة مراجعة القوانين التي تحكم العمل التجاري مثل قانون الاعسار ، قانون الافلاس لتواكب التغيرات الحديثة، الاهتمام بتحفيز وتشجيع الدراسات العلمية النظرية ، واجراء المزيد من الدراسات الميدانية في مجال التنبؤات المالية.

---

(1) حسن الطيب عبد الله ، **فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها في تحسين جودة التقارير المالية ،** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2010م) .

(2) أميمة خليل ، **مقترح تحليل للتنبؤ بالتعثر المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التاكد للفترة ما بين 2002م إلى 2007م** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، 2010م) .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت مجال التعثر المالي وتقليل المخاطرة وعدم التاكد للحد منه، وتتفق دراستي معها فيه بينما تختلف عنها بان دراستي تناولت العمل على جودة التقارير المالية للحد من الفشل المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التاكد .

دراسة : عبداللطيف، (2010م) [1]

هدفت لدراسة إلى ان هناك حاجة إلى دعم دور المراجعة الخارجية واداء المراجعين في ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية ، عدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية عام 2008م . اهتمت الدراسة بالدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية . تكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود المعايير القاطعة للمراجعة الخارجية تعمل على تقييم البدائل التي يتم اختيارها وتحديد ما إذا كانت افضل البدائل في ظل الظروف القائمة. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى ان مشاركة لجان المراجعة في المهام التي تجسد نطاق مسئولية لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجعة الخارجية يعمل على جودة اداء المهام . اوصت الدراسة بضرورة اعادة النظر في العديد من جوانب الاطار الفكري للمراجعة الخارجية حتى تلائم بدرجة افضل متطلبات الظروف الاقتصادية الحالية ، يجب تقييم مدى ملائمة هيكل المعرفة لمطلوب لتاهيل المراجعة علمياً في ضوء المستجدات الدولية .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت الجوانب الاساسية المرتبطة بنطاق مسئولية لجنة عمل لمراجعة، بينما تختلف دراستي عنها بتناولها بصفة اشمل دور المراجعة الخارجية في تقييم جودة التقارير المالية.

دراسة : احمد ، (2010م) [2]

تكمن مشكلة الدراسة في ان مراجعة انظمة المحاسبة المعتمدة على الحاسب الآلي قد اصبحت مطلباً اساسياً ومقدماً جوهرياً من متطلبات ومقومات مهنة المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات . هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة عملية المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات ، اثر التشغيل الالكتروني على ابعاد عملية المراجعة. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى ان مراجعة نظام المعلومات المحاسبية في التشغيل الالكتروني يختلف بعض الشيء عن المراجعة في ظل التشغيل اليدوي ، (اختلاف طبيعة ادلة الاثبات مثلاً)، على الرغم من ضرورة اتباع المراجع لنفس الاجراءات تقريباً ونفس المعايير تقريباً

---

(1) د. عبداللطيف خليل ، **مدخل مقترح لمسئوليات لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجع الخارجي واجراءات ادائها في ضوء الاصدارات المهنية العالمية ، دراسة تحليلية وميدانية على البيئة المصرية**، (الزقازيق : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الأول ، يناير 2010م) .

(2) د. احمد زكريا زكي عصيمي ، **اثر التشغيل الالكتروني للبيانات على المراجعة الخارجية وتأهيل المراجع الخارجي على دراسة تجريبية على المملكة العربية السعودية** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الاول ، 2010م) ، ص ص 93 – 149 .

(ول كان هناك بعض المعايير والاصدارات الخارجية بالمراجعة الالكترونية للبيانات) ، وذلك لتحقيق نفس الهدف . اوصت الدراسة بان يتعين على المراجعين ضرورة معرفة الاساليب شائعة الاستخدام في عملية المراجعة في ظل كل من التشغيل اليدوي والالكتروني للبيانات محاولت الاستفادة بكل ما هو جديد في هذا المجال .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت اثر التشغيل الالكتروني للمراجعة الخارجية ، بينما تختلف دراستي عنها بتناولها دور المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية.

دراسة: وحيد ، سيف، (2010م) [1]

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وعي الشركات المساهمة العراقية والمستثمرين بمخاطر تعرض الشركات للفشل في المستقبل ، وقصور النسب المالية بصورة فردية في التنبؤ بالفشل المالي . هدفت الدراسة إلى ايجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ للاحتمالات تعرض الشركات للفشل قبل سنة على الاقل من قبل حدوثه . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المؤشرات التي تميز كل مرحلة من المراحل التي يمر بها الفشل المالي التي يمكن الاسترشاد بها لتحديد وضع الشركات المالي ، وان النماذج التي بينت قدرة عالية على التنبؤ تعتمد على المعلومات المالية التي تتشرها الشركات لتقييم وضع الشركة المستقبلي. اوصت الدراسة بضرورة دراسة سبب ضعف اداء الكثير من الشركات الصناعية العراقية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح اداء هذه الشركات ، ضرورة قيام المنظمات المهنية باصدار معيار للفشل والتنبؤ به لارشاد الشركات .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات ، بينما تختلف دراستي عنها بتناولها بصورة اشمل على دور المراجعة الخارجية في جودة التقارير المالية في الحد من الفشل المالي .

دراسة : منهل ، (2011م) [2]

تكمن مشكلة الدراسة حول كيفية اعادة مهنة المراجعة الخارجية في ظل تكنولوجيا المعلومات في العراق . هدفت الدراسة إلى إعادة العمليات الرقابية المتعلقة بمهنة المراجعة الخارجية في البيئة العراقية في ظل تكنولوجيا المعلومات ، بيان كيفية مواجهة المخاطرة البيئة المواجهة للمهنة وتحليل المتغيرات الداخلية والخارجية لمهنة المراجعة في العر اق في اطار تكنولوجيا المعلومات . اتعبت الدارسة المنهج التحليلي . توصلت الدراسة إلى ان هناك ارتباط بين مهنة مراقبة الحسابات في العراق وتكنولوجيا المعلومات. اوصت الدراسة بضرورة اعادة مراقبة الحسابات في بيئة تكنولوجيا

---

(1) وحيد محمود رمو ، سيف عبد الرازق محمد ، **استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية - دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية** ، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 32 ، العدد 100 ، 2010م) ، ص ص 11 – 26 .

(2) منهل مجيد احمد ، **إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في اطار تكنولوجيا المعلومات – دراسة استطلاعية لبيان اداء عينة مختارة من مراقبي الحسابات في العراق** ، (العراق : جامعة سانت كلمنس العالمية ، مكتب الموصل ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2011م) .

المعلومات لتلبية متطلبات المهنة في العراق ، ضرورة التأهيل العملي لمراقبي الحسابات واشراكهم بالدورات التدريبية المتعلقة باساليب تكنولوجيا المعلومات من جل التعرف على انواع الخدمات التي تحتاجها المراجعة الخارجية .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت كيفية اعادة مهنة المراجعة الخارجية في ظل تكنولوجيا المعلومات في البيئة العراقية ، بينما دراستي تناولت دور المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية في السودان .

دراسة : نجاة ، (2012م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في ما هي اسباب الفشل المالي ، الدور الرقابي للمراجعة الخارجية تجاه المؤسسات المالية . اهتمت الدراسة بدور الرقابة المالية ، والتأكد من ان المشروع والعاملين يسيرون في الاتجاه المطلوب والحد من الانحرافات والأخطاء . هدفت الدراسة إلى التعرف على المراجعة الخارجية وآلياتها ، توضيح دور الدولة في تطوير نظم الرقابة للارتقاء بالاداء المالي للمؤسسات المالية. توصلت الدراسة إلى إن استخدام التقنيات الحديثة في المراجعة يؤدي إلى جودة التقارير المالية للمصارف ، استخدام اساليب وادوات الرقابة المستمرة وتوظيف الموارد يزيد من قوة نظام الرقابة المالية . اوصت الدراسة بتدريب العاملين بالاقسام والوحدات الرقابية على الاساليب والوسائل الحديثة للكشف عن اوجه القصور مبكراً، رفع درجة الشفافية بين الجهات الر قابية.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت فقط دور الرقابة المالية للتنبؤ بالفشل المالي، بينما تختلف دراستي عنها بتناولها بصورة اشمل عن دور المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية في ظل ظروف مخاطرة وعدم تأكد وذلك للحد من الفشل المالي .

دراسة: فرمية، (2012م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية وملاءمتها للجهات المستفيدة منها؟ وما هي العلاقة التي تربط بين المراجعة الخارجية والمعلومات المحاسبية؟. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المراجعة الخارجية وما توصلت إليه حتى تكون نقطة البداية لهذه الدراسة. إبراز دور المراجعة الخارجية في تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية. اهتمت الدراسة بالحاجة الملحة للمؤسسة إلى محيط رقابي يساعد إدارة المؤسسة على تحمل مسؤولية تحقيق الأهداف وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة والمحافظة على كيان المؤسسة وضمان الاستمرارية والنمو. محاولة تحديد إطار نظري للمراجعة الخارجية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها،

---

(1) د. نجاة علي التوم ، **دور الرقابة المالية في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات المالية والمصرفية ، (**الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2012م).

(2) فرمية دهيلي، **دور المراجعة الخارجية في تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل**، (الجزائر : جامعة محمد خضير، بسكرة، رسالة ماجستير منشورة مجلة الدراسات العليا، تخصص تدقيق مالي، 2012م).

عملية المراجعة الخارجية هي عملية منهجية ومنظمة تقوم على تخطيط مسبق من طرف شخص مؤهل يكون على علم بكل ما يجب القيام به لتحقيق أهداف المراجعة. تتميز المراجعة الخارجية بمؤسسة صناعة الكوابل –ببسكرة بالدورية والاستمرارية والانتظام في فترات القيام بها. أوصت الدراسة بالاعتماد علي مختلف أنواع وآليات الإفصاح للمعلومات المحاسبية. الاهتمام أكثر من طرف الباحثين فيما يخص مفهوم أو مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وهذا راجع لما يوفره هذا التماثل في المعلومات للعديد من الأطراف باعتبارها وسيلة الاتصال بينهم.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تطرقت إلى معرفة دور المراجعة الخارجية في تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال طرح أسئلة إشكالية الدراسة وكيفية مساهمة المراجعة الخارجية قي تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية وملاءمتها للجهات المستفيدة منها، أما دراستي فتختلف عنها بتناول الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية.

دراسة : نسيب ، (2013م)[1]

تمثلت مشكلة البحث في إن المؤسسات الجزائرية تعاني من ضعف في أنظمة الرقابة مما لا يوفر الدعم لنظام المعلومات المحاسبي لديها وعدم تقيدها بإجراءات وسياسات هذه الأنظمة مما لا يوفر القدر الكافي من الرقابة والدعم لنظام المعلومات المحاسبية من اجل توفير معلومات تلبي حاجات الأطراف المستفيدة منها مع القدر المطلوب من الثقة في جودة تقاريرها. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة. هدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع صدقية المعلومات المحاسبية وتأثيرها على أداء المؤسسة، الوقوف على المنافع النظرية والتطبيقية لصدق المعلومة المحاسبية في جودة التقارير المالية. أهمية الدراسة من أن صدق المعلومة المحاسبية يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها وأهداف المجتمع في التنمية المستدامة، ويضمن إستمرارها وا إمكانية التقييم الموضوعي لأدائها ومقارنته بأداء المؤسسات الأخرى، وتحقيقها ميزة تنافسية على إعتبار أن المعلومات المتعلقة بالأداء هي ذات طبيعة مالية وكمية، مما يجعلها تؤثرتأثيراً مباشراً في المركز المالي للمؤسسة ونتيجة نشاطها .توصلت الدراسة إلى نتائج منها، مصادقة الحسابات السنوية للمؤسسة صحيحة وتعكس صورة الواقع المالي الصحيح للمؤسسة. اتساع نشاط المؤسسة وتعدد عملياتها اليومية يصعب من تتبع وفهم نظامها المحاسبي بشكل جيد. أوصت الدراسة بتقديم المراجعة الخارجية للنصائح والإرشادات من أجل الحصول على معلومات ذات مصداقية محاسبية ذات جودة عالية وتكون مفيدة لنجاح واستمرارية المؤسسة وتحسين جودة التقارير المالية.

---

(1) نسيب محمد أمين، **دور المراجعة الخارجية في صدقية المعلومة المحاسبية - دراسة حالة مؤسسة الأسمنت حامة بوزيان قستنطينية**، (الجزائر : جامعة محمد خضير بسكرة، رسالة ماجستير منشورة تخصص تدقيق محاسبي منشورة، 2013م).

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تطرقت إلى إظهار دور المراجعة الخارجية في صدقية المعلومة المحاسبية ، تختلف عنها دراستي بتناولها لدور المراجعة الخارجية في جودة التقارير المالية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد في الفشل المالي.

دراسة : Johan ، (2013م) [1]

اهتمت الدراسة بتحسين قدرة المراجعة الخارجية والجهات التنظيمية على الكشف عن الاحتيال . تمثلت مشكلة الدراسة في تفويض موثوقية البيانات المالية للشركات ومما تسفر عن ارتفاع المخاطرة ، التأثير المباشر من قبل الادارة على التقارير المالية . هدفت الدراسة إلى تحديد التدابير المستخدمة في الكشف عن ممارسات الارباح . استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، الشركات التي وجدت فيها عمليات غش واحتيال لديها نسب اقل من نفقات البحث والتطوير . أوصت الدراسة بتحديد العلاقات التي تنطوي على العائدات غير العادية.

يرى الباحث بان هذه الدراسة تناولت طرق تقويم القوائم المالية للكشف عن الاخطاء والغش ، بينما دراستي تختلف عنها بتناولها لجودة التقارير المالية للحد من المخاطرة وعدم التأكد في الفشل المالي .

دراسة : وسيلة ، (2013م) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في ما مدى قدرة المؤسسات على الالتزام بارشادات محافظ الحسابات . هدفت الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه عملية المراجعة الخارجية في المساعدة على تقديم معلومات مالية تتميز بالدقة للجهات التي تطلبها ، تسليط الضوء على ما هو موجود فعلياً ومقارنته بما هو مدروس نظرياً . اهتمت الدراسة بتوضيح اثر تقرير المراجع الخارجي على الشركة وضرورة تبيان اهميته باعتباره الركيزة الاساسية لأي شركة تطمح للبقاء . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى ان من بين الاسباب التي تحد من الالتزام بتطبيق ارشادات المراجعة الخارجية ضعف اهتمام الادارة بتقارير المراجعة الخارجية وما تحتويه من آراء تخدم المؤسسة بشكل ايجابي . اوصت الدراسة بضرورة بناء وتشغيل هيكل ملائم للرقابة الداخلية .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة سعت إلى توضيح اثر المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية ، بينما تتميز دراستي عنها بتناولها دور المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية في ظل ظروف مخاطرة وعدم تأكد .

دراسة : فراس ، (2013م) [1]

---

(1) Johan L. Perols, **The Relation Between Earnings Management and Financial Fraud**, (United States: University of Sandiego, Journal of Accounting No. 24, 2013), PP. 23 , 24 .

(2) وسيلة بوخالفة ، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية ، دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة** ، (الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، رسالة ماجستير في المحاسبة ، 2013م).

تكمن مشكلة الدراسة في وضع نموذج رياضي باستخدام المؤشرات المالية يعمل كإنذار مبكر حول التعثر ، مما يعود بالفائدة على مستخدي القوائم المالية . هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج يتكون من مجموعة من المؤشرات المالية للشركات المساهمة الصناعية العراقية ، يستطيع التنبؤ بمستقبل هذه الشركات . اعتمدت الدراسة على التحليل التميزي الخطي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، التوصل إلى نموذج يتكون من ستة مؤشرات مالية هي نسبة التداول ، نسبة النقد إلى المطلوبات ، نسبة هامش الربح الصافي ، ونسبة صافي الربح قبل الضريبة إلى المبيعات وعائد السهم العادي ، ونسبة الموجودات الثابتة إلى مجموع الموجودات ، واثبت النموذج قدرة تنبؤية عالية التنبؤ بتعثر الشركات قبل عام من التعثر وبدقة 100% . أوصت الدراسة بضرورة حث المستثمرين على استخدام النموذج المقترح لمعرفة الوضع المالي للشركة وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية ناجحة .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة ركزت على تطوير نموذج باستخدام المؤشرات المالية عن طريق التحليل التميزي يعمل على التنبؤ بفشل الشركات ، بينما تختلف دراستي عنها بسعيها للتعرف على مدى اسهام المراجعة الخارجية في جودة التقارير المالية ومن ثم الحد من الفشل المالي .

دراسة : بشرى، ضمياء ، (2014م) [2]

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية : ما هي المؤشرات التي ينبغي ان يتضمنها النموذج المقترح وكيف يتم الحكم على فائدتها في الكشف عن احتمالات فشل الشركات العراقية؟، هل يمكن الكشف عن عدم قدرة الشركات العراقية على الاستمرار وتحديد احتمالات فشلها في المستقبل باستعمال نماذج التنبؤ بفشل الشركات؟ . اهتمت الدراسة في تقديم مؤشرات لادارة المنشأة واصحاب المصلحة قبل حدوث فشل الشركات ، ومساعدتها في اتخاذ الاجراءات المناسبة لتقييم وتحسين ادائها وتجنب الفشل . اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي ، المنهج الاستقرائي ، المنهج التاريخي ، والمنهج التحليلي . توصلت الدراسة إلى أن الفشل ليس ظاهرة مفاجئة للشركة وانما حدث يمر بمراحل متعددة ولكل هذه المراحل اعراض تؤدي في النهاية إلى الحدث الذي ينهي حياة الشركة والذي يبدأ بتهدور الاداء ومن ثم الفشل والافلاس والتصفية ، يمكن التنبؤ بفشل الشركات باستخدام نماذج معينة تتضمن مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية بهدف الوصول إلى نتائج تساعد الادارة في تحديد نقاط القوة والضعف في الاداء . اوصت الدراسة بتطبيق النماذج المقترحة من قبل مراجعي الحسابات للكشف والابلاغ عن حالات الفشل لتمكين ادارة الشركات من التنبؤ بمستقبل الشركات دورياً .

---

(1) فراس خضير الزبيدي ، **التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية العراقية باستخدام النسب المالية** ، (الديوانية: جامعة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 10 ، العدد 4 ، 2013م) ، ص ص 190 – 200.

(2) بشرى نجم عبد الله الشهراني ، ضمياء محمد جواد الشذر ، **مفهوم واهمية الكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة – نموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية** ، (بغداد : جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 20 ، العدد 75 ، 2014م) ، ص ص 501 – 513 .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تطرقت إلى اهمية الكشف عن فشل الشركات لتقديم مؤشرات تساعد في اتخاذ القرارات والاجراءات المناسبة لتحسين الاداء وتجنب الفشل المالي للشركات العراقية ، بينما دراستي تناولت العمل على جودة التقارير المالية والحد من الفشل المالي .

دراسة : شدري ، (2015م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي ، كيف يمكن لتقارير المراجعة ان تساهم في اتخاذ القرارات في ظل الازمة المالية العالمية لسنة 2008م؟. هدفت الدراسة إلى تفعيل استقلال عملية المراجعة الخارجية كأحد اطراف المؤسسات لتعزيز مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية .اهتمت الدراسة بمساهمة تقارير المراجعة الخارجية في تعزيز مصداقية وموثوقية المعلومات المالية واظهار ملائمتها مع قرارات مستخدمي التقارير المالية. اتبعت الدراسة المنهج التحليلي . توصلت الدراسة إلى ان المراجعة الحديثة لم تعد تقتصر على اكتشاف الاخطاء والتلاعب التي تقوم بها المؤسسات بل انها هي عملية مصاحبة بصفة طوعية لعملية المراجعة ، بل اصبحت تقوم على معرفة المخاطر المالية التي يمكن ان تتعرض لها المؤسسات والهيئات الدولية . اوصت الدراسة بضرورة الزام المؤسسات بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لضمان السير الحسن للنشاط .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت عمل المراجعة الخارجية واسهامها في جودة التقارير المالية ، تتفق مع دراستي فيها وتختلف عنها بتناول دراستي للمراجعة الخارجية ودورها في تقويم جودة التقارير والحد من المخاطرة وعدم التاكد والفشل المالي .

دراسة : علي ، حاكم ، (2015م) [2]

هدفت الدراسة إلى عمل الشركات من خلال مجموعة من المؤشرات المالية لمعرفة الوضع المالي للشركات . تكمن مشكلة الدراسة في أن الشركات تواجه مشاكل وصعوبات تؤثر في انشطتها الاقتصادية والتي تؤدي إلى التعثر المالي الذي ينتج عنه تراجع في ايرادات الشركة وقلة حصتها السوقية ، مما ينتج عنه ضعف ادارة الشركة في التنؤ بالفشل المالي ومتابعة الاداء الاقتصادي لمعرفة نجاح او فشل الشركات . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليل . توصلت الدراسة إلى أن نموذج Z-score مميز حيث يعطي نتائج عالية الدقة في احتمال افلاس الشركات ، اسباب ظهور التعثر والفشل المالي في الشركات العراقية ، سوء الادارة في استخدام ادوات التنبؤ بشكل فاعل. اوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على اسلوب التحليل باستخدام المؤشرات المالية

---

(1) شدري محمد سعاد ، **التقارير المالية للمراجعة وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الازمات المالية العالمية ، حالة تقرير المراجع حول سونلغاز**، (الجزائر : جامعة امحمد بوقرة ، بو مرداس ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، 2015م).

(2) علي عبد الامير فليفل ، حاكم محسن محمد ، **استخدام دالة Z-Score للتنبؤ بفشل الشركات** ، (العراق: جامعة بابل ، كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 205 ، العدد 16 ، 2015م) ، ص ص 24 – 50 .

عند تقويم ادائها ، ضرورة الاهتمام واعادة النظر بالسياسات المالية والادارية للشركات العراقية والتكيف مع المتغيرات المؤثرة في اداء هذه الشركات .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت التنبؤ بالفشل المالي عن طريق تطبيق نموذج z-score لمعرفة الوضع المالي للشركات ، تتفق دراسي معها في تطرقها للفشل المالي بينما تختلف عنها في انها بالاضافة إلى ذلك تشتمل على دور المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية وظروف المخاطرة وعدم التاكد .

الفصل الاول

الاطار النظري للمراجعة

إعداد المنشأة لقوائمها المالية هذا لا يعني صدق القوائم ، ولا يعني امكانية الاعتماد عليها من قبل الاطراف المختلفة التي تستخدم هذه القوائم ،والتي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات، دون ان تخضع للفحص الفني المستقل المحايد وذلك بهدف الحصول على الرأي الفني المستقل والمحايد عن مدى صدق وعدالة تلكم القوائم وهو ما يعرف بمراجعة الحسابات . وسوف يعرض هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول : مفاهيم واهمية المراجعة

المبحث الثاني : أهداف المراجعة

المبحث الثالث : أنواع ومعايير مخاطر المراجعة

المبحث الاول

مفاهيم و ـــي .لمراجعة

أولا: مفاهيم المراجعة

يقصد بالمراجعة من حيث مدلولها اللفظي بأنها عبارة عن فحص البيانات أو القيم المالية أو السجلات بقصد التحقق من صحتها ويشير معناها المهني إلى أنها تعبر عن الفحص المنظم للبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة بغرض ابداء رأي حيادي عن مدى صحة أو دقة تلك البيانات ومدى امكانية الاعتماد على دلالتها عن المركز المالي للمنشأة ونتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية.[1]

يمكن تعريف المراجعة بأنها الفحص بواسطة مراجع مستقل للادلة المختلفة التي تم الاعتماد عليها في اعداد الحسابات الختامية التي توضح نتيجة الاعمال، وفي اعداد قائمة المركز المالي لأي تنظيم وذالك للتحقق من انهما يعرضا وجهة النظر الحقيقية والعادلة عن حقيقة معاملات التنظيم خلال الفترة محل الفحص، والمركز المالي له في نهاية هذه الفترة وذلك بهدف تمكين المراجع من اعداد التقرير بالرأي عنها.[2]

نجد أنه من التعريف السابق للمراجعة يمكن الوصول إلى التالي:

1. ان عملية المراجعة تدور حول فحص الادلة التي تم على اساسها اعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية ومن تشتمل المراجعة فحص السجلات والحسابات والمستندات والوثائق وانظمة الرقابة الداخلية والحصول على الشهادات والمصادقات من داخل وخارج التنظيم والجرد والمعاينة الفعلية للاصول وغير ذلك من الادلة المختلفة.

(1) د. أمين السيد أحمد لطفي، **فلسفة المراجعة**، (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 2008م)،ص2.
(2) د. حسين محمد أبوزيد، **دراسات في المراجعة**، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1985م)، ص7.

2. ان المراجعة ليست مقصورة فقط علىفحص حسابات المنشأة التجار ية والصناعية وغيرها ممن تهدف الى تحقيق الارباح. بل تمتد إلى فحص حسابات الوحداد الادارية العامة او ما يطلق عليه بالمراجعة الحكومية والتي كانت اسبق من غيرها من التنظيمات في تبني الحاجة لعمليات المراجعة.
3. ان عملية الفحص او المراجعة تهدف إلى الحصول على الرأي الفني المستقل للمراجع في التقرير عن القوائم المالية بعد ان يرضي نفسه بأن ارصدة حسابات الاصول, والالتزامات , ورأس المال، والايرادات ، والمصروفات سليمة وناتجة عن تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة.

عرفتها احدى لجان جمعية المحاسبة الأمريكية ، بأن المراجعة هي عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الانشطة الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الاطراف المعنية بنتائج عملية المراجعة.[1]

يفسر هذا التعريف مايلي:[2]

1. أنه تعريف عام يشمل كافة انواع المراجعة المختلفة مثل:
   أ. المراجعة الداخلية.
   ب.المراجعة الخار جية.
   ج. المراجعة الحكومية.
2. وصف هذا التعريف المراجعة بأنها عملية نظامية ومنهجية بمعنى:
   أ. أنها تتضمن مجموعة اجراءات تتابعية مخططة جيداً .
   ب. يحكم هذه الاجراءات اطار نظري ثابت.
   ج. يتمثل هذا الاطار في مجموعة الاهداف والمعايير المتفق عليها.
3. يوضح هذا النعريف ان جمع الادلة و القرائن بشكل موضوعي يعني:
   أ. بيان طبيعة او جوهر عملية المراجعة الاساسي.
   ب. للتأكيد على عدم خضوع هذه الادلة والقرائن لأهواء جامعيها أو تكون متميزة حتى تكون موضوعية.
   ج.بالرغم من أن هذه الادلة والقرائن قد تتضمن قدراً من الموضوعية الا أن المراجع يجب أن يكون لديه اتجاه عقلي وموضوعي (الخبرة) عند جمع وتقييم الادلة.
4. عبارة نتائج الانشطة والاحداث الاقتصادية تعني:

---

(1).American Accouunting Association Report of the Committee on Basic Auditing Concepts the Accouunting Review Supplement to Vol.xl, 1972, P.18.

(2) د. محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل،** (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2007م)، ص ص 29- 31.

أ. لا تقتصر مهمة المراجع على فحص المعلومات الواردة بالقوائم المالية فحسب، بل انما تتضمن ايضاً فحص نظام المعلومات وعملية المحاسبة التي ينتج عنها هذه المعلومات المالية مثل فحص نظام الرقابة الداخلية.

ب.كلمة الاحداث الاقتصادية تعني أي حالة تتطلب ممارسة نوعاً من الاختبار بين البدائل عند تخصيص الموارد، فمثلاً المراجع الداخلي يهتم بالنتائج الاقتصادية المتعلقة بالانشطة الداخلية للمنشأة، أما المراجع الحكومي يهتم بالتاكيد من ان المصلحة الحكومية تعمل في مجالها بما يتفق مع القواعد واللوائح المعمول بها.

5. اما المعايير المقررة التي يتم في ضوئها تقييم النتائج الاقتصادية يتوجب مراعاة ما يلي:

أ. تتمثل هذه المعايير بالنسبة للمراجعة الخارجية في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً إلى جانب الاسس المتفق عليهامحاسبياً والتي تمثل معياراً يتم في ضوئه تقييم نتائج الاعمال.

ب. ان تكون هذه المعايير موحدة ومفهومة إلى حد كبير عن طريق الاطراف ذات الصلة.

ج. المعايير المقررة للمراجعة الحكومية فانها تتمثل في غالبيتها في اللوائح والقوانين التي تعمل من خلالها الوحدات الحكومية والوحدات الاقتصادية.

د. فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية قد يتمثل المعيار في الموازنات/ معايير ومقاييس الكفاءة والفاعلية الاخر ى في ضوء السياسة الادارية للشركة.

6. عبارة تبليغ الاطراف المعنية بنتائج عملية المراجعة تعني اعداد تقرير المراجعة الذي يعتبر الوسيلة الرئيسية لتبليغ الاطراف المختلفة بنتائج المراجعة، ويختلف هذا التقرير من حيث الشكل والمضمون والمحتويات باختلاف نوع المراجعة والطرف الموجه له التقرير والظروف المصاحبة لإصدار التقرير.

يستنتج الباحث من التعريف السابق بأن للمراجعة عنصرين اساسين وهما عنصر الفحص وعنصر التقرير، فعنصر الفحص وهو يمثل الاساس لأبداء الرأي عند اعداد التقرير.

كما عرفت المراجعة بأنها وسيلة للتحقق من صحة الارقام او القيود أو الكشوفات ، وتهتم بفحص المستندات والدفاتر والحسابات فحصاً دقيقاً انتقادياً بحيث يتمكن المراجع من تقديم تقرير مستقل بأن الميزانية تدل دلالة صادقة وواضحة على المركز المالي للمنشأة وان حساب الارباح والخسائر يعطي صورة مماثلة لنتيجة أعمال المنشأة وذلك بناءاً على البيانات

والايضاحات المقدمة للمراجع والقواعد والاصول المحاسبية المتعارف عليها وطبقاً لما جاء بالدفاتر مع اخذ نصوص القانون العام والقانون النظامي في الاعتبار.[1]

كما عرفت المراجعة بأنها الفحص العادي للقوائم المالية بواسطة المراجع الخارجي المستقل بغرض ابداء رأيه عن مدى صدق المركز المالي الذي تعبر عنه هذه القوائم ، وكذالك صدق نتائج الاعمال والتغير في المركز المالي والالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، ويعتبر تقرير المراجعة هو الوسيلة التي من خلالها يعبر المراجع عن رأيه ، أو اذا دعت الظروف برفض ابداء رأيه وفي حالات اخر ىيوضح ما اذا كان فحصه قد تم طبقاً لمعايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً .[2]

كما عرفت المراجعة بمعناها المبسط عبارة عن مجموعة من الاجراءات التي يقوم بها المراجع بفحص المستندات والسجلات في اية منشأة للتأكد من انه يمكن الاعتماد عليها وبالتالي فان الكشوفات المالية الختامية المهمة المستخرجة من هذه السجلات والمستندات يمكن الاعتماد عليها وأنها تظهر نتيجة الربح أو الخسارة بشكل حقيقي وصحيح وأن الميزانية العامة تظهر المركز المالي الصحيح في نهاية العام وأن المنشأة قد قامت بإتباع الأسس والمبادئ المحاسبية بشكل منسجم من سنة إلىأخر ىكما أنه تم الالتزام بالقوانين والتعليمات المحلية، أما التعريف الحديث للمراجعة يمثل الإجراءات التي يتبعها شخص مستقل مؤهل محايد لتجمع وتقييم الادلة الثبوتية حول معلومات كميات أو مبالغ تعود إلى منشأة معينة وذلك بغرض القيام بأخذ القرار المناسب حول رأيه في درجة العلاقة الموجودة بين هذه المعلومات والاسس والقواعد التي يجب اتباعها من قبل المنشأة وذلك للوصول إلى قرار نهائي حول هذه المعلومات.[3]

يستنتج الباحث من التعريفين السابقين بالاتي:

1. في عملية المراجعة يوجد شخص مؤهل ومستقل يسمي بالمراجع الخارجي.
2. يقوم المراجع الخارجي بتجميع وتقييم المعلومات للقوائم المالية ، وفحص السجلات وغيرها بغرض الوصول إلى أدلة الاثبات.
3. لابد بأن تكون القوائم قد تم اعدادها وفق الاسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
4. الوصول إلى القرار النهائي لصحة المستندات والسجلات ، والبتالي اعطاء الرأي حول الحسابات الختامية والميزانية العمومية.

---

(1) د.متولي الجمل، محمد الجزار، **أصول المراجعة وانظمة الرقابة الداخلية**، (القاهرة: الجهاز المركزي للكتب الجامعية والوسائل التعليمية ، 1978م) ، ص 6.

(2) د.احمد سلطان، محمد عمر، **أصول المراجعة والرقابة الداخلية**، (جدة: منشورات جامعة الملك عبدالعزيز، 1982م) ، ص9.

(3) نواف محمد عباس، **مراجعة المعاملات المالية**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009م) ، ص 15.

كما عرفت مراجعة الحسابات بأنها البحث المنهجي الذي يقوم على جمع أدلة الاثبات وتقويمها من اجل تحديد درجة الثقة في المعلومات المتعلقة بالظروف والأحداث الاقتصادية في وحدة اقتصادية معينة، وتوصيل ذلك إلى مستخدمي تلكم المعلومات المختلفين.[1]

تعرف المراجعة بأنها فحص القوائم المالية، يشتمل على بحث وتقييم تحليلي للسجلات والاجراءات ونواحي الرقابة المحاسبية للمشروع، مع تحليل انتقادي للادلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة والتقرير عنها في القوائم المالية، وينتهي الفحص الذي يقوم به المراجع بتقرير مكتوب يوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد على القوائم المالية التي يعطي المراجع رأيه المهني فيها، ومن الطبيعي ان الرأي المهني للمراجع يزيد من امكانية الاعتماد علي القوائم المالية على أساس أنه ليس خبيراً في المحاسبة والمراجعة فقط ولكنه مستقل عن ادارة المشروع ويتحمل مسئولية مهنية نحو الطرف الثالث الذي يستخدم القوائم المالية وذلك لضمان عدالة عرض تلك القوائم.[2]

كما عرفت بأنها، عملية فحص واختبار البنود الواردة بالقوائم المالية بالرجوع إلى الحسابات والسجلات المنشأة لها وكذلك المستندات المؤيدة لها، وذلك لغرض اعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الاعمال للوحدة الاقتصادية، موضوع المراجعة.[3]

المراجعة هي فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وانظمة الرقابة الداخلية ، والتحقق من أرصدة بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، والحصول على الادلة الكافية والملائمة لابداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية.[4]

يمكن تعريف المراجعة الخارجية بأنها الادارة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم اللية في المنشأة او من ناحية أخر ى فإن المراجعة الخارجية بمعناها المتطور والحديث والشامل ماهي الا نظام يهدف الى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير المالية والانظمة والاجراءات المعنية بحماية ممتلكات المنشأة موضوع المراجعة ، وتهدف المراجعة ايضاً إلى التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والادارية لعمليات المنشأة ومطابقتها مع الاهداف المرجوة ،وتهدف أيضاً إلى تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب بصيغة منطقية موضوعية هادفة بالنتائج[5]. وتعتبر المراجعة الخارجية عملية تتم بواسطة المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة بصفة مستقلة وفي مكاتب خاصة بهم ، او في أجهزة مركزية تابعة للدولة ،

---

(1) د. حسين القاضي، **نظرية المراجعة** ، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1990م) ، ص 14.

(2) James A .Cachin & Gerland C .Owens, **Auditing**, New york: the Roland press Co.1978,P.9.

(3) د. ادريس عبدالسلام اشتوي ، **المراجعة معايير واجراءات** ، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1996م) ، ص ص 13- 14.

(4) د. يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000م) ، ص7.

(5) شوقي رياض ، **نظريات الاثبات في المراجعة الخارجية** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1970م)، ص 35.

فالمراجع الخارجي مستقل عن ادارة المشروع يلتزم بقواعد السلوك المهني ومعايير المراجعة المتعارف عليها وقوانين الشركات والقوانين المحلية ،وبصفته وكيلاً للمساهمين أو الجهة التي كلفته بالمراجعة[1]. وعرفتها احدى لجان جمعية المحاسبة الامريكية بانها، هي عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الادلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الانشطة والاحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين النتائج والمعايير وتبليغ الاطراف المعنية بنتائج المراجعة .[2]

المراجعة بمفاهيمها المبسطة عبارة عن مجموعة من الأجراءات التي يقوم بها المراجع بفحص المستندات والسجلات في أية منشأة للتاكد من انه يمكن الاعتماد عليها وبالتالي فإن الكشوفات المالية الختامية المهمة المستخرجة من هذه السجلات والمستندات يمكن الإعتماد عليها وأنها تظهر نتيجة الربح أو الخسارة بشكل حقيقي وصحيح وان الميزانية العامة تظهر المر كز المالي الصحيح في نهاية العام، وان المنشأة قد قامت بإتباع الأسس والمبادئ المحاسبية بشكل منسجم من نسبة إلىأخر ى كما أنه تم الإلز ام بالقوانين والتعليمات المحلية، اما التعريف الحديث للمراجعة الخارجية يمثل الأجراءات التي يتبعها شخص مستقل مؤهل محايد لتجميع وتقييم الأدلة الثبوتية حول معلومات كميات أو مبالغ تعود إلى منشأة معينة وذلك بغرض القيام بأخذ القرار المناسب حول رأيه في درجة العلاقة الموجودة بين هذه المعلومات والأسس والقواعد التي يجب إتباعها من قبل المنشأة وذلك للوصول إلى قرار نهائي حول هذه العلومات[3]. المراجعة هي فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وانظمة الرقابة، والتحقق من ارصدة بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والحصول على الادلة الكافية لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية[4].

المراجعة الخارجية هي التي تتم بواسطة شخص خارج نطاق المنشأة بموجب عقد يتقاضي من خلاله اتعاب تبعاً لنوعية المراجعة المطلوبة بهدف ابداء رأي فني محايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.[5]

عرفت المراجعة الخارجية بأنها عملية منظمة لتجميع الأدلة والقرائن الكافية المقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل

---

(1) د .عبدالفتاح الصحن ، **أصول المراجعة الخارجية** ،(الاسكندرية : موسسة شباب الجامعة ،1980م)، ص 35.

(2) American Acconunting Association Report of concepts the Accounnting Review (Supplement Vol.xl و1972) the Committee on Basic Auditing, P.1

(3) د.نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009م)، ص15.

(4) د.يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2000م)، ص7.

(5) د.محمد سمير الصبان، د. عبدالوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص ص 30-31.

وتطـابق المعلومـات المتعلقـة بوحـدة اقتصـادية ؛ وتبليـغ هـذا الـرأي للمهتمـين بشـؤن الوحـدة الإقتصادية لمساعدتهم في إتخاذ القرارات .[1]

يتطلب القيام بالمراجعة الخارجية وتنفيذها مايلي [2] :

1. ضرورة تفهم طبيعة وقواعد المحاسبة ومبادئها واهدافها الرئيسية.
2. التعرف على اساليب وادوات التحقق الرئيسية التي يمكن استخدامها لتنفيذ عملية المراجعة وتدقيق عناصر النشاط المختلفة في المنشأه.
3. مستو ى المسؤليات التي يقبلها المراجع الخارجي (فنياً ومهنياً وقانونياً) والتي يقبلها للتعبير عن ارائه المهنية.

يمكن توضيح نظام المراجعة الخارجية من خلال الشكل التالي :

شكل(1/2/1)

نظام المراجعة الخارجية

المدخلات	العمليات	المخرجات
المستندات والدفاتر والسجلات	الفحص والتحقق والحصول علي ادلة الأثبات	التقرير عن الرأي الفني المحايد

المصدر : إعداد الباحث ، 2018م .

كما يوجد تعريف اخر يقصد بالمراجعة الخارجية فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمنشأة فحصاً دقيقاً حتي يطمئن المراجع من ان التقارير المالية سواء ان كانت تقريراً ان نتيجة مشروع خلال فترة زمنية معينة او تقريراً عن المركز المالي في نهاية فترة زمنية، او تقريراً آخر يظهر في صورة واضحة وحقيقية ودقيقة للغرض الذي اعد من اجله هذا التقرير، و بالتالي فإن المراجعة تعني في رأيه الفحص والتحقق والتقرير.[3]

يستنتج الباحث من المفاهيم السابقة للمراجعة الخارجية بأن المراجعة الخارجية هي عملية منظمة تقوم على أسس علمية وعملية تهدف الى تحقيق اهداف تتحقق. فيها مصلحة لأصحاب النشاط محل المراجعة . وتظهر اهميتها من خلال الحاجة اليها في مناحي النشاط الاقتصادي عن المؤسسات الاقتصادية فهي تبين على استمرارية المنشأة أو توقفها بعد أبداء الرأي من

(1) د.منصور احمد البدوي، د. شحاتة السيد شحاتة ، **دراسات في الأتجاهات الحديثة في المراجعة**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص ص 12-13.

(2) Michael L. Pratt, **Auditing**, Long man Group Ltd, London, 1982, P.74.

(3) د. عبد الفتاح الصحن ، **مرجع سابق** ، ص 5.

شخص مؤهل ومدرب يمارس للمراجعة كمهنة كبقية المهن الأخر ى. ويحصل المراجع على ادلة التي تمكنه من الادلاء برأيه حول القوائم المالية ومدى تطابقها مع حجم النشاط الموجود . كما أن المراجع في ظل التقدم التكنلوجي لابد له من الالتزام بالمبادئ والاخلاق وهذا ما ورد في ظل المبادئ العامة من حيث السلوك المهني والاستقلالية والحياد.

يقصد بالمراجعة فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمنشأة فحصاً دقيقاً حتي يطمئن المراجع من أن التقارير المالية سواء كان تقرير عن نتيجة المشروع خلال فترة زمنية أو تقريراًعن المركز المالي في نهاية فتر ة زمنية أو أي تقرير آخر يظهر وينطبع فيه صورة واضحة وحقيقية ودقيقة الغرض الذي من أجله اعد هذا التقرير .

فإن المراجعة تشمل ما يلي : [1]

1. **الفحص :** يقصد به فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث المالية الخاصة بالنشاط العيني للمشروع ويشمل الفحص التأكد من صحة وسلامة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.
2. **التحقق :** يقصد به الحكم على صلاحية الحسابات الختامية كتعبير سليم لنتيجة أعمال المشروع عن مدة مالية وعلى المركز المالي بأنه يعكس صورة سليمة وصحيحة لمركز المشروع المالي في تاريخ نهاية مدة معينة.
3. **التقرير:** التقرير عن بلورة نتائج الفحص والتحقق عن صحة الأمر سواء داخل المشروع أو خارجه فهو مرحلة نهائية من عمل المراجعة واسلوبها يعتمد أساسا علي وجهة نظر المراجع .

المراجعة هي عملية فحص القوائم المالية وتشتمل على بحث وتقييم وتحليل للسجلات والإجراءات ونو احي الرقابة المحاسبية للمشروع مع تحليل إنتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة والتقرير عنها في القوائم المالية.[2]

من التعاريف الأخر ى الشاملة للمراجعة ما ذكرته احدى لجان جمعية المحاسبة الأمريكية بأن المراجعة هي عملية منظمة للحصول على القراءات المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة ومن ثم توصيل ذلك إلى الأطراف المعنية[3].

---

(1) د.عبد الفتاح الصحن ، **مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً** ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1993م)، ص 4-5.

(2) د. احمد نور ، **مراجعة الحسابات** ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1987م) ، ص 9.

(3) د.محمد سمير الصبان ، **الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة** ، (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1988م) ، ص17.

عرفت المراجعة الخارجية بانها ، الفحص الانتقادي المحايد لدفاتر وسجلات ومستندات المنشأة بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضي عنه اتعاب وفقاً لنوع المراجعة المطلوبة منه وذلك بهدف أبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة القوائم المالية للمنشأة .[1]

كما عرفت المراجعة الخارجية بأنها ، المراجعة التي تتم بواسطة طرف خارج المنشأة حيث هذا الطرف مستقلاً عن ادارتها ، والغرض منها الوصول الى تقرير حول عدالة الميزانية العمومية لوضع المنشأة المالي ، وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج الاعمال خلال الفترة المالية المعنية .[2]

تم تعريف المراجعة أيضاً بأنها عملية فحص انتقادي منظم لانظمة الرقابة الداخلية ، والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة التي تراجع حساباتها ، بقصد ابدأ رأي فني محايد عن مدى صحة أو دقة هذه البيانات ، ودرجة الاعتماد عليها وعن مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية التي اعدها المشروع عن نتيجة اعماله من ر بح أو خسارة وعن مركز ه المالي وذلك بناء علىالمعلومات والايضاحات المقدمة لمراجع الحسابات وطبقاً لما جاء بالدفاتر والسجلات .[3]

كما عرفت جمعية المحاسبة الامريكية (A A A) المراجعة على أنها عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الادلة والقرائن بشكل موضوعي ، والتي تتعلق بنتائج الانشطة و الأحداث الاقتصادية ، ذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الاطراف المهنية بنتائج المراجعة[4]. وضعت جمعية المحاسبة الامريكية تعريف عام للمراجعة بأنها عملية منظمة للحصول على الادلة والقرائن الموضوعية المختلفة بالتاكد من الاحداث والانشطة الاقتصادية ، وتحديد مدى الاتساق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعية ، وتوصيل نتائجها للاطراف المستخدمة لهذه المعلومات .[5]

عرفت المراجعة بأنها عملية فحص واختبار البنود الواردة بالقوائم المالية بالرجوع إلى الحسابات وسجلات المنشأة وكذلك لغرض اعطاء رأي فني محايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية موضوع المراجعة.[6]

---

(1) د.عبدالوهاب نصر علي ، **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة** ، (الاسكندرية : دار الجامعية ، 2009م) ، ص 14.

(2) د.احمد حلمي جمعة ، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات** ، (القاهرة : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2000م) ، ص 17.

(3) د. رؤوف عبدالمنعم ، د. تحسين الشاذلي ، **مبادئ المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، (القاهرة : د.ن ، 1987م) ، ص 20.

(4) د. وليم توماس ، د . امرسون هنكي ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، تعريب د . احمد حجاج ، (الرياض : دار المريخ ، 1989م ، ص26.

(5) د.طارق عبدالعال حماد ، **موسوعة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 27.

(6) د.ادريس عبدالسلام اشنوي ، **المراجعة معايير واجراءات** ، (بنغازي : الدار الجماهيرية مصراتة ، 1990م)، ص 11.

المراجعة تعني العمل على زيادة مصداقية المعلومات ، وهي فحص الحسابات بواسطة طرف ثالث غير الطرف الذي يقوم باعداد المعلومات والطرف الذي يستخدم تلك المعلومات والتقرير عن نتائج هذا الفحص يتوقع أن تزيد من منفعة المعلومات المستخدمة .[1]

إن المراجعة تقصد فحص السجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمنشأة حتي يمكن للمراجع ان يطمئن إلىان الميزانية العمومية مصورة تصويراً صحيحاً وانها تظهر بصورة حقيقية وواضحة المركز المالي للمنشأة ، وان حساب الارباح والخسائر يظهر الربح أو الخسارة الصحيحة عن المدة المالية في حدود الايضاحات والمعلومات التي أعطيت له وكما تظهرها الدفاتر [2].

يمكن تعريف المراجعة على أنها طريقة منظمة للحصول على قرائن وادلة الاثبات خاصة المثبت منها بالدفاتر والسجلات للعمليات المالية وتقييمها لكي يتم التأكد من درجة التماثل بينما هو مثبت في الدفاتر وما تم من عمليات مالية وتوصيل النتائج للمستفيدين منها.

المراجعة جمع وتقيم الادلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقدرة سلفاً والتقرير عن ذلك ، ويجب اداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل[3].

المراجعة بمفهومها المهني هي فحص انتقادي منظم لانظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية بالدفاتر والسجلات بقصد ابداء رأي فني محايد عن مدى صحة ودقة البيانات والاعتماد عليها.[4]

كما عرفت على أنها فحص القوائم المالية التي تعدها المنشأة من شخص يتوفر فيه الاستقلال والتأهيل المهني الكافئ ، لتقرير هل هذه القوائم تعكس بصورة واضحة نتائج اعمال المنشأة وتشمل فحص السجلات وغيرها من القرائن والادلة التي تعزز القوائم المالية وفحص المستندات[5].

المراجعة هي التي يقوم بها مراجعين خارجين غير تابعين للمنشأة للتاكد من مدى صحة وصدق وعدالة القوائم المالية [6] .

---

(1) د .شريف السكري ، د.محمود ابو العلاء ، **الرقابة ومراجعة العمليات المراجعة اجراءت تقيم نظم** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ،1992م) ، ص ص 13 - 14 .

(2) د. عبدالفتاح الصحن ، **مراجعة الحسابات وتحليل الميزانيات** ، (الاسكندرية : منشأة المعارف ، 1994م) ، ص9 .

(3) الفين ارينز ، جيمس لوبك ، **المراجعة مدخل متكامل** ، ترجمة . د. محمد محمد عبدالقادر الديسيطي ، (الرياض: دار المريخ ، 2002م)، ص 21.

(4) د. عيسي ابوطبل ، د . عصام الدين متولي ، **دراسات وبحوث في المراجعة** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ، 1991م) ، ص 9.

(5) د. شريف السكري، د. محمد ابو العلاء ، **مرجع سابق** ، ص 14 .

(6) د. محمود وجدي شركس ، **الاطار والاساسيات في المراجعة** ، (الكويت : ذات السلاسل، د.ت) ، ص 28.

تعتبر عملية المراجعة التي يقوم بها مراقب الحسابات الخارجي عملية منظمة لجمع اكبر عدد من ادلة الاثبات ، أو قرائن المراجعة تثبت صحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر أو تثبت خطئها[1] .

مفاهيم أخر ى للمراجعة :

هنالك عدد من المفاهيم الاخر ى نتناولها في الآتي :

1.مفهوم استقلال المراجع الخارجي وحياده :

يجب أن يتوفر في المراجع الاستقلال الذي يمكنه من ابداء رأيه بدون تحيز ، والابتعاد عن كل ما يؤثر على استقلاله وحياده في جميع مراحل المراجعة .

لقد وجهت انتقادات إلى هذا الاستقلال وذلك للاسباب التالية[2] **:**

أ. الاتعاب التي يتقاضاها المراجع في المنشأة .

ب. أن الادارة لها القدرة على استئجار المراجع وابعاده .

ج. يتحصل على هذه العمليات من خلال علاقته المستمرة من تكوار عملية المراجعة التي تؤثر على رؤيته للاشياء .

ير ى الباحث في هذا المفهوم:

1. ان هذه الاتعاب التي يتقاضاها المراجع هي مقابل ما قام به من عمل ولا يجب أن تشكل خطر على المراجع .
2. أن تكون للمراجعين جهات تعمل على حمايتهم .
3. يفترض على المراجع ان يكون اميناً في اداء مهنته وان لا تؤثر علاقته بأصحاب المنشأة في هذه الامانة.

2.مفهوم الاثبات :

هو الذي يهتم بمرحلة تجميع ادلة الاثبات حتي من حالة الحسابات كانت بطريقة صحيحة ، وأن يتحصل على الادلة الملائمة التي توصله إلى التأكد من مدى صدق وعدالة القوائم المالية. [3]

3.مفهوم الاهمية النسبية :

هو احد المفاهيم في عملية المراجعة لكي يتمكن المراجع من توجيه مجهوداته كافة والتركيز علي العامة نسبياً والتي يمكن ان تؤثر على رأي المراجع .

4. مفهوم المسؤلية :

---

(1) أ.د محمود شوقي عطا الله ، **دراسات وبحوث في المراجعة** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1977م) ، ص98.

(2) عبدالفتاح الصحن ، **مرجع سابق** ، ص 275 .

(3) د. شريف السكري ، مرجع سابق ، ص ص 47 - 55.

أن يكون شكل ومحتو ى التقارير واضح لرأي المراجع ، وبالتالي الامانة تكون هي الاساس الذي يبنى على المسؤلية.

المراجعة الخارجية هي فحص انظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع .[1]

في تعريف آخر جمع وتقييم الادلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك ويجب أن تتم المراجعة عن طريق شخص كفء ومستقل .[2]

عرفت أيضاً بأنها عملية منظمة تنطوي على تجميع وتقيم موضوعي للادلة المتعلقة بمعلومات مقدمة عن احداث وتصرفات اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التوافق بين هذه المعلومات والمعايير الموضوعة مع توصيل المعلومات للمستخدمين ذوي الاهتمام .[3]

كما تعرف المراجعة الخارجية بأنها عملية منظمة للتجميع والتقيم الموضوعي للادلة الخاصة بمزاعم العميل بشأن نتائج الاحداث والتصرفات الاقتصادية لتحديد مدى تمشي هذه المزاعم من المعايير المحددة وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية ، اصحاب المصلحة في المشروع.[4]

عرفت ايضاً بانها عملية منظمة ، تعتمد على الموضوعية ، لتجميع أو تقييم الادلة المتعلقة بنتائج العمليات والاحداث الاقتصادية للمنشأة وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعة .[5]

ثانياً : أهمية المراجعة

مع ازدياد أهمية المحاسبة كنظام للمعلومات زادت أهمية ما ينتجه النظام المحاسبي من البيانات والمعلومات، ولما كان اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة لابد ان تكون البيانات والمعلومات دقيقة وموضوعية، فان الأمر يتطلب مراجعة تلك البيانات المحاسبية والرقابة عليها، يمكن القول بأن أهمية المراجعة ترجع إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية أو المستفيدين منها، ولذلك كلما كبر حجم النشأة جغرافياً (محلياً -دولياً -عالمياً)، وزاد اعداد مستخدمي المعلومات المحاسبية كما اضحت مهمة مهنة المراجعة أكثر صعوبة نظراً لاستخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارت الاقتصادية، ولذالك يتمثل دور المراجع الخارجي في أنه يضيف قيمة للمعلومات الاقتصادية التي

---

(1) د.مصطفي ابو رقبة ، د. عبدالهادي المصري ، **تدقيق ومراقبة الحسابات** ، (عمان : دار الكندي للنشر والتوزيع ، 1991م)، ص 9.

(2) الفين اريتر، جيمس لوباك ، **المراجعة مدخل متكامل** ، ترجمة د. احمد حامد حجاج ، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م) ، ص 21.

(3) د. مصطفي ابورقبة ، د. عبدالهادي المصري ، **مرجع سابق** ، ص 22.

(4) أ.د.محمد سمير الصبان ، د.عبدالوهاب نصر علي ، **المراجعة الخارجية المفاهيم الاساسية واليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها الدولية** ، (القاهر: الدار الجامعية ، 2002م) ، ص 3.

(5) أ.د.محمد عبدالرحمن العابدي ، **مبادئ علم المرجعة مدخل تعليمي** ، (الاسماعيلية : جامعة قناة السويس ، 2008م) ، ص5.

تنتج من النظام المحاسبي لمصلحة مستخدمي هذه المعلومات لترشيد أحكامهم وقراراتهم ، من خلال تخفيض ما يعرف بخطر المعلومات الناتج عن الاتي:[1]

1. صعوبة الوصول المباشر للمعلومات.
2. التحيز من قبل معد المعلومات.
3. الحجم الكبير للمعلومات.
4. تعقد عملية التبادل.

ان أهمية مراجعة الحسابات تظهر في أنها وسيلة تخدم جهات كثيرة تعتمد اعتماداً كبيراً على البيانات المالية التي يعتمدها مراجع الحسابات الخارجي المستقل، وللمراجعة أهمية وفوائد عديدة سواء بالنسبة للمشروع نفسه أو بالنسبة للغير من خارج المشروع ويمكن تلخيصها في مايلي[2]:

1. يتم اكتشاف الاخطاء والغش في وقت مبكر، وبالتالي لا تتم اية محاولة في المستقبل لارتكابها أو التورط فيها أو ان الشخص يكون حريصاً على عدم ارتكاب أي خطأ أو غش حيث تخضع الحسابات لمراجعة دورية.
2. تجعل المراجعة ماسكي الحسابات منظمين وحذرين لأنهم يعلمون أن المراجعين سيدينونهم اذا كانت الحسابات لم تعد بالمستو ى المطلوب أو اذا وجد أي شئ غير عادي.
3. يمكن لأصحاب المشروع تحقيق الرقابة على أوجه نشاط الادارة ، سواء كان الملاك فرد أو شركاء مساهمين.
4. تستخدم ادارة المشروع البيانات الواردة بالقوائم المالية والتي خضعت للمراجعة في اغراض التخطيط ورسم السياسات واتخاذ قراراتها.
5. تفيد المراجعة في اكتشاف الثغرات ونواحي الضعف في نظم الرقابة الداخلية التي يتبعها المشروع وذلك ما اذا تكررت الأخطاء او وسائل الغش في ناحية من النواحي.
6. قد تستشير الأدارة المراجع وتلتمس استشارات في بعض النقاط الفنية على الرغم من أن تقديم الاستشارات ليس واجباً على المراجع.

نجد انه هناك فوائد تعود علي الغير خارج المشروع يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

1. تعد القوائم المالية المعتمدة من مراجع الحسابات أساساً لربط الضرائب على نتيجة أعمال المشروع ، دون الخوض في تفاصيل الحسابات.
2. في الدول التي تتبع أسلوب التخطيط الشامل علىمستو ى الدولة، وخاصة الدول الاشتراكية، تفيد المراجعة كوسيلة من وسائل الرقابة الخارجية في امور كثيرة أهمها اعطاء فكرة واضحة

---

(1) حامد عبد المعطي، **تحليل مخاطر الانفاق الاستثماري والمعالجات المحاسبية المقترحة لمواجهتها**، (عمان: المجلة العربية للادارة ، 1989م) ، ص ص30-33.

(2) Tandon B.I, A., **Hand Book of Practical Auditing,** 8th Edition, S chend Co. Ltd, 1972, P.49.

(3) د. محمد شوقي عطاالله ، **المراجعة** ، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1976م) ، ص 19.

على نشاط المشروعات المملوكة للدولة التي تمثل القطاع العام فيها، وتعطي لأفراد الشعب صورة واضحة عن مدى كفاية أموالهم المستثمرة في المشروعات المختلفة، كما أنها تفيد في اغراض التخطيط والمتابعة.

3. تفيد المراجعة الاجهزة الحكومية وأجهزة الدولة المتخصصة في التخطيط والرقابة و أجهزة تحديد الأسعار والاشراف على نشاط المشروعات.

4. أن هنالك فئات متعددة من الجمهور والمنشآت تعتمد على تقرير مراجع الحسابات،و القوائم المنشورة للشركات المساهمة ومن بين هؤلاء:

أ. المستثمرون: وذلك لإتخاذ قرار بشأن استثمار في الشركات المعنية أم لا.

ب. البنوك والهيئات الائتمانية: وذلك لدراسة وتقرير منح المشروع قرضاً أو تسهيلات ائتمانية من عدمه.

ج. في حالة بيع المشروع علي أساس أنه مستمر، لا تكون هنالك صعوبة كبيرة بخصوص تقييم الأصول والشهرة.

د. عند اصدار السندات تتبع عادة نفس الإجراءات المتبعة عند اصدار الاسهم وتستخدم القوائم المالية المنشورة ، وكذلك نشر الاكتتاب في السندات كأساس يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ قرارهم بشأن الاستثمار في شراء السندات أو عدمه.

هـ. تعتمد ادارة المشروع على بيانات نتيجة الأعمال المعتمدة من المراجع عند تفاوضها مع نقابات العمال على رسم السياسة العامة للأجور.

و.في حالة حدوث حريق ، تحدد شركة التأمين قيمة التعويض على أساس حسابات السنوات السابقة التي خضعت للمراجعة.

يتضح للباحث مما سبق بأن للمراجعة أهمية قصوي تأتي من اهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدمي هذه المعلومات الداخلين والخارجيين منهم مايلي:

1. العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع لوضع المنشأة التي يتعاملون معها بالاستمرار في الحصول علىالمواد الخام والخدمات الاخر ى ، وذالك من خلال المعلومات التي توفرها لهم القوائم المالية المعتمدة بواسطة المراجعين.

2. المجتمع ككل ادى نمو الوعي الاجتماعي إلى حاجة الجهور العام لمعلومات عن دور الوحدات الاقتصادية في المجتمع واثرها على الرفاهية الاجتماعية، فأصبحت القوائم المالية المعتمدة بواسطة المراجعين واحد من مصادر تلك المعلومات.